الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

تقييم الخطة التشغيلية لسنة 2021

للخطة الإستراتيجية لوزارة الصناعة وآلياتها التنفيذية

(2025 - 2020)

إعداد

الباحث الإقتصادي

بسام جوني

دائرة التخطيط والتنمية الصناعية

كانون الثاني 2022

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد		الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
1 . تشجيع ودعم الصناعات القائمة	1.1 تطوير الإطار التنظيمي وبيئة العمل في وزارة الصناعة	1.1.1	إنجاز إجراءات تعديل قانون إحداث وزارة الصناعة رقم ٩٧/٦٤٢ ومرسوم تنظيمها رقم ٩٨/١٣١٧٣.	إقرار القانون	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة الديوان	وزارة الصناعة - مجلس الوزراء - مجلس النواب - وزارة المالية	اقتراح القانون جاهز منذ زمن بانتظار إحالته من الوزير على مجلس شورى الدولة – أحاله الى مجلس الوزراء – إحالة الى مجلس النواب	المشروع جاهز لإحالته على مجلس شورى الدولة من الوزير بعد إنجاز الإدارة كل مراحل التحضير.
		1.1.2	إنجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات الترخيص الصناعي رقم ٢٠٠٢/٨٠١٨ وتبسيط إجراءاتها	إنجاز التعديل	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة التراخيص	مجلس الوزراء – وزارة المالية	إقرار مشروعَ تعديل المرسوم	التعديل منجز بانتظار إحالة مشروع قانون تعديل قانون إحداث الوزارة للتكامل بالنصوص.
		1.1.3	إنجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات التصنيف الصناعي (ISIC) رقم ٢٠٠٣/٥٢٤٣.	إنجاز التعديل	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة التراخيص	وزارة الصناعة - مجلس الوزراء – وزارة المالية - التنظيم المدني	توقيع مشروع المرسوم – إحالة الى مجلس الوزراء	التعديل منجز بانتظار إحالة مشروع قانون تعديل قانون إحداث الوزارة للتكامل بالنصوص.
		1.1.4	ملء شواغر الفئة الثانية (رؤساء المصالح) وعددها11	إنجاز التعديل	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة الديوان	مجلس الوزراء	مشروع مرسوم جاهز يتطلب موافقة أصحاب القرار في وزارة الصناعة ومجلس الوزراء	لا جديد
		1.1.5	إفتتاح المقرين الجديدين لمصلحتي الصناعة الإقليمية في النبطية وبعلبك/الهرمل.	إفتاح المقرين	أصحاب القرار في الوزارة	وزارة الصناعة	موافقة أصحاب القرار في وزارة الصناعة - المقرين جاهزين	أنجز

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
	1.1.6	إفتتاح المبنى الإضافي الجديد لمعهد البحوث الصناعي في المجمع الجامع/الحدث.	إفتاح المقر	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة التقنية /دائرة المواصفات والجودة	أصحاب القرار في الوزارة – معهد البحوث الصناعية- ليبنور	قيد الإنجاز	لاجديد
	1.1.7	تفعيل إجراءات تعيين مجلس إدارة جديد للمجلس اللبناني للإعتماد (Colibac) وتعيين مديره العام ومستخدميه لإطلاق عمله في إعتماد المختبرات وأجهزة إصدار الشهادات	صدور القرار	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة	أصحاب القرار في الوزارة- مجلس الوزراء	تنظيم مشروع المرسوم – إحالة الى وزارة المالية – إقرار مجلس الوزراء	لا جديد
	1.1.8	تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور LIBNOR)	صدور القرار	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة	أصحاب القرار في الوزارة- مجلس الوزراء – ليبنور – معهد البحوث الصناعي	تنظيم مشروع المرسوم – مجلس الوزراء	لاجديد
	1.1.9	تسريع وتيرة التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، لا سيما في مجال التعليم المهني والتقني، لنشر الثقافة التصنيعية عبر البرامج التعليمية المطلوبة للصناعة وتأمين فرص عمل للخريجين	تجديد بروتوكول التعاون	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية - مصلحة	وزارة الصناعة - مجلس الوزراء- وزارة التربية	متابعة التواصل مع وزارة التربية وجمعية الصناعيين لتجديد البروتوكول وتفعيله	• تم تفعيل العمل بإتفاقيّة التعاون الموقّعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعيّة الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليميّة من الحاجات التصنيعيّة ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك من خلال: ➢ قيام الصناعيين بزيارات إلى المعاهد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				الدراسات الاقتصادية	والتعليم العالي- جمعية الصناعيين		والجامعات. ➢ استقبال الطلّاب من مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنيّة. ➢ كسر حاجز الرفض والعدائيّة بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنيّة. ➢ ربط استهلاك المنتجات المحليّة بالإنتماء الوطني. ➢ إدخال ما أمكن من حاجات إنتاجية وتقنية ضمن البرامج التعليمية.
	1.1.10	إتخاذ القرارات اللازمة لإصدار المراسيم الضرورية لإنشاء **"غرفة الصناعة"**.	إصدار القانون	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة الديوان	أصحاب القرار في الوزارة- مجلس الوزراء – جمعية الصناعيين - مجلس النواب	تنظيم مشروع قانون تعديل مرسوم رقم 36 -صادر في 1967/8/5 – او تحديد مخصصات للصناعيين من قبل الغرف القائمة حالياً	لاجديد
	1.1.11	تحويل وزارة الصناعة الى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	إصدار قانون	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة الديوان - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية - مصلحة الدراسات الاقتصادية	أصحاب القرار في الوزارة- مجلس النواب – مجلس الوزراء -	تنظيم مشروع قانون	لاجديد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		1.1.12 تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتبويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات	إصدار الإحصاءات بشكل دوري (شهرية/ فصلية)	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء- إدارة الإحصاء المركزي – إدارة الجمارك	متابعة العمل	• عملت الوزارة على تطوير موقعها الإلكتروني وتقوم بنشر: ➢ الدليل الإلكتروني للمصانع المرخّصة في وزارة الصناعة على الصفحة الإلكترونية للوزارة ➢ النماذج الإلكترونية للإستفادة من خدمات وزارة الصناعة (الشهادات الصناعية - التراخيص الصناعية - طلبات الدعم والتحفيز الصناعي وغيرها .....) ➢ موازنات ونفقات وإستدراجات عروض الوزارة بشفافية ووضوح ➢ خطط وإستراتيجيات وزارة الصناعة والعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير ودراسات الجدوى الإقتصادية إضافة إلى التقارير الإحصائية للصادرات وواردات الآلات الصناعية • تيويم الصفحة الإلكترونية للوزارة بشكل دائم عبر نشر الأخبار المتعلقة بالوزارة والتقارير الإحصائية. • يتم نشر إحصاءات بشكل دوري وفقاً لما يلي: ➢ التقرير نصف السنوي للمدير العام ➢ الدراسات التي تم إعدادها في الوزارة إضافة إلى تغطية المؤتمرات الصحفية عند الضرورة ➢ تقرير شهري عن الصادرات وعن حركة إستيراد الآلات الصناعية ➢ تقرير نصف سنوي عن حركة التراخيص الصناعية ➢ تقرير سنوي عن نظام الإحصاء الدائم ➢ مكننة عملية إصدار الشهادات الصناعية إلكترونياً

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							• إصدار الخطط والإستراتيجيات للوزارة والعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير ودراسات الجدوى الإقتصادية إضافة إلى التقارير الإحصائية للصادرات وواردات الآلات الصناعية • الاستمرار بتنفيذ النظام الاحصائي الصناعي الدائم • تأسيس بنك Data المعلومات الصناعية عن كافة المصانع المرخصة ومتابعة إصدار المعلومات الصناعية بشكل دوري ومستمر (الإحصاءات حول الصادرات والواردات الصناعية وعمليات الترخيص سنوياً...) • برعاية وزارة الصناعة أطلقت جمعية الصناعيين اللبنانيين دراسة عن واقع القطاع الصناعي لعام 2021 التي موّلها الاتّحاد الاوروبي ونفّذها البنك الاوروبي للاعمار والتنمية (EBRD) • التعاون مع إدارة التفتيش المركزي بهدف مكننة المعاملات والإجراءات الإدارية في وزارة الصناعة عبر منصة **(Impact)** بهدف تسهيل امور الصناعيين وتطوير العمل الإداري بحيث تكون وزارة الصناعة الوزارة الرائدة على طريق الحكومة الإلكترونية تطبيقاً لقانون المعاملات الإدارية.
	1.2 تأمين التمويل لاستيراد المواد الأولية والمعدات الصناعية	1.2.1 حث المصرف المركزي على ضخ السيولة بالدولار الأميركي إلى المصارف التجارية من خلال منحها قروضاً بفوائد مخفّضة لدعم القطاع الصناعي و/أو تسهيل استعمال ودائع الصناعيين لاستيراد المواد الأولية وللتصنيع وقطع الغيار والمعدات الصناعية	صدور التعاميم عن حاكمية مصرف لبنان	أصحاب القرار في الوزارة	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء- مصرف لبنان- جمعية الصناعيين - جمعية المصارف	متابعة التواصل مع حاكم مصرف لبنان	لاجديد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		1.2.2 العمل مع جمعية المصارف على: o تخفيض فوائد القروض الصناعية القائمة والمستقبلية. o إعادة جدولة القروض الصناعية وتخفيض الفوائد، o منح قروض جديدة وتأمين القروض للمصاريف التشغيلية لغاية ٣ اشهر اضافية بما يشمل تقديمات قروض برنامج كفالات(Kafalat) o تشجيع المصارف على المشاركة برأسمال المصانع وتأمين التمويل من خلال Venture Capital وتطويرها لإشراكها بالإنتاج بدل الريع بما يحصّن القطاعين المصرفي والصناعي ويقوي الاقتصاد	زيادة نسبة تخفيض الفوائد	أصحاب القرار في الوزارة	وزارة الصناعة - مجلس الوزراء- مصرف لبنان-جمعية المصارف - جمعية الصناعيين	متابعة التواصل مع حاكم مصرف لبنان وجمعية الصناعيين	• تم إقرار الاتفاق مع جمعية المصارف دون إلتزام المصارف بالتنفيذ
		1.2.3 مساعدة الصناعات الفردية والحرفية من خلال: o قونة وتنظيم أعمالهم لمساعدتهم o توفير التأمين الصحي لهم (نوع من صندوق تعاضد). o إدراجهم على منصات التسويق الإلكترونية لتأمين فرص تسويق داخلية وخارجية.	تأمين المساعدات والدعم	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التراخيص	أصحاب القرار في الوزارة - مجلس الوزراء- جمعيات التمويل – الجهات المانحة	متابعة عمل الوزارة على قوننة أعمالهم والتواصل مع جمعيات التمويل والجهات الدولية المعنية لتأمين التمويل	• تركز الوزارة بشكل متصاعد على الكشوفات والاجتماعات وتأمين الخدمات على ضرورة التزام المصانع تدريجيا بمعايير فنية وبيئية وصحية وقانونية وإدارية آخذين بالاعتبار القدرة المالية لكل مصنع والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. إضافة الى العمل المركز على مشاريع شاملة تطال شرائح واسعة من الصناعيين والعمل الحثيث على تحفيز ودعم الحرفيين للتحول إلى صناعات صغيرة قابلة للتطوير. هذه المعايير ومجالات العمل يمكن اختصارها بالآتي: ➢ مستوى الانتاج ومساره الفني والتقني ➢ جودة المنتجات لا سيما لجهة التزام المواصفات ➢ ورش العمل والطاولات المستديرة لحل المشاكل وتبادل الخبرات والتوصل الى اقتراحات عملية قابلة للتطبيق والعمل المشترك ➢ المناطق الصناعية الجديدة والقائمة ➢ سلامة الغذاء بالانفراد او بالتعاون مع

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							الادارات الأخرى ➢ متابعة تنفيذ المشاريع المشتركة مع UNIDO وUNDP و Fair Trade بمختلف المجالات الإنمائية التي تستهدف مختلف المناطق اللبنانية ولا سيما الأرياف منها، التي تطورت على مختلف الصعد في السنوات العشر الأخيرة. ➢ التواصل الدائم والمستمر مع الجهات الدولية المانحة ➢ (Japan -UNIDO -EU-Austria - Italian Cooperation….) لمساعدة الصناعيين (تدريب- معدات صناعية ...) • وضعت الوزارة دراسة إقتصادية مفصّلة بعنوان"**الإنماء الريفي وتقوية شبكة الأمان الإجتماعي**" وقدمتها إلى جانب وزارة المهجرين، تبين الدراسة الإجراءات والمشاريع والأنشطة التي تقوم بها الوزارة لرعاية ودعم الصناعات في الأرياف. • تم إطلاق المرحلة الثالثة من مشروع Medtest الإقليمي (ثماني دول) المموّل من الإتحاد الأوروبي وبالتعاون مع UNIDO والذي يعتبر عنصراً من عناصر برنامج **(Switchmed)** الهادف إلى تحسين كفاءة إستخدام الموارد (مياه - طاقة- مواد اولية) في عملية الإنتاج (الإنتاج المستدام) بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبرتخفيف نسبة التلوث (معالجة المياه الصناعية) والإنبعاثات وكلفة الإنتاج .

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		1.2.4 العمل على تطبيق مبدأ الضمان أو التأمين على أكلاف المواد الأولية المصدرة إلى لبنان بدلاً من الإعتمادات المصرفية	توفير التأمين	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة المعلومات الصناعية	وزارة الصناعة- مجلس الوزراء- مصرف لبنان - جمعية المصارف - مؤسسات التأمين - الجهات الدولية المعنية - جمعية الصناعيين	متابعة التواصل والتنسيق مع الجهات المانحة الدولية لتقديم التأمين على أكلاف المواد الأولية المصدرة إلى لبنان	لاجديد ولاتبني للفكرة
		1.2.5 التواصل مع المؤسسات والجهات الدولية المانحة والداعمة من أجل تأمين الحاجات الملحة والقروض الميسرة وتغطية الحاجات التمويلية الخاصة بالصناعة	تامين القروض الميسرة	أصحاب القرار في الوزارة	وزارة الصناعة - مجلس الوزراء- الجهات الدولية المعنية	متابعة التواصل مع الجهات الدولية المعنية	عمل مستمر ويتتابع
		1.2.6 الاجتماع مع سفراء بعض الدول الممكن التعاون معهم لتفعيل التبادل التجاري (تأمين مواد أولية وزيادة الصادرات...)	تامين المواد الأولية وزيادة الصادرات	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية - مصلحة	وزارة الصناعة- البعثات الأجنبية – جمعية الصناعيين – وزارة الخارجية والمغتربين	متابعة وتفعيل التواصل القائم	تم عقد العديد من الإجتماعات مع سفراء الدول المعنية بهدف تفعيل التبادل التجاري (تأمين مواد أولية وزيادة الصادرات...) ولا سيما مع سفراء : -الهند- الولايات المتحدة- العراق- فرنسا.-بريطانيا- الصين....

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				الدراسات الاقتصادية			
		1.2.7 إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية والمعدات الصناعية	تأمين المواد الأولية والمعدات الصناعية	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة المعلومات الصناعية - مصلحة التقنية	وزارة الصناعة- البعثات الأجنبية - جمعية الصناعيين- وزارة الخارجية	التواصل الفاعل مع البعثات الأجنبية كما الملحقين الإقتصاديين في البعثات اللبنانية	عمل متواصل
		1.2.8 القطاعات الصناعية (صناعات غذائية-أدوية – مستلزمات طبية...) التي تستوجب الدعم المالي بالأولوية بهدف تأمين: ○ الأمن الذاتي الغذائي والصحي والاقتصادي والصناعي والانتاجي ○ حاجات السوق المحلي ○ الربحية ○ الأكثر خلقاً لفرص العمل	تأمين الدعم المالي للقطاعات المعنية	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة المعلومات الصناعية - مصلحة التقنية - مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – مصرف لبنان – جمعية المصارف - الجهات الدولية المعنية	متابعة التواصل مع الجهات المانحة الدولية لتأمين الدعم المالي للقطاعات ذات الأولوية	عمل متواصل
		1.2.9 المجلس الاستشاري العلمي للتطوير الصناعي بالتعاون مع الصناعيين والمؤسسات الاكاديمية لتأمين المواكبة العلمية لتطوير قطاع الصناعة، تحديد حاجات كل القطاعات الصناعية	تحديد حاجات كل قطاع	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة الديوان - مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة	وزارة الصناعة- مجلس الوزراء – المجلس الاستشاري العلمي لوزارة الصناعة -	العمل مع جمعية الصناعيين والمجلس الاستشاري العلمي لتحديد حاجات القطاعات – اجتماع شهري	توقف لأنه لم يبن على أسس ثابتة ودائمة

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				التقنية - مصلحة الدراسات الاقتصادية	جمعية الصناعيين-		
		1.210 تأمين التكامل بين الصناعيين اللبنانيين (clustering) بتحديد كل منهم حاجاته من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع المستخدمة في صناعتهم التحويلية، الأمر الذي يؤدي الى تعرف المصانع على القطاع الإنتاجي للمصانع الاخرى وخلق فرص تكامل فيما بينها (B to B).	زيادة عدد التجمعات ال صناعية clusters	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة التراخيص - مصلحة التقنية - المعلومات الصناعية	وزارة الصناعة- جمعية الصناعيين -الصناعيين اللبنانيين- الجهات الدولية	متابعة العمل مع جمعية الصناعيين والصناعيين اللبنانيين لتأمين التكامل	عمل متواصل
	1.3 الدعم الاستثماري والمالي والمصرفي	1.3.1 تفعيل العمل بخطة إنشاء الصندوق التمويلي الخاص (Oxygen Fund) قيمة 700 مليون دولار أميركي لدعم الصناعة.	إنشاء الصندوق التمويلي (Oxygen) (Fund	أصحاب القرار في الوزارة	أصحاب القرار في الوزارة – مصرف لبنان- مجلس الوزراء- الجهات الدولية المانحة	متابعة التواصل مع مصرف لبنان وجمعية المصارف والجهات الدولية المانحة	• قامت الوزارة برعاية ورش عمل بعنوان " حاجات الصناعيين في البقاع وجبل لبنان" التي نظّمتها مؤسسة **"سيدر أوكسيجن"** بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين بهدف إطلاع الصناعيين على عمل الصندوق وآليته التمويليّة. ويهدف "سيدر اوكسيجين" الى جانب مساعدة الصناعيين وتلبية حاجاتهم ، ويقدر ان هناك حوالي 12 مؤسسة صناعية إستفادت من تسهيلات الصندوق، وتم قبول 32 طلباً اضافياً من أصل 43 حتى لغاية نهاية عام 2021. "سيدر اوكسيجين" تعمل لجذب مستثمرين أجانب من خلال اتفاقية تعاون مع صناديق تمويل عالمية لتأمين 50 مليون دولار اضافية.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		1.3.2 إعتماد الدولار الصناعي ويحدد بنسبة معينة مقارنة بسعر الصرف الرسمي ويسمح باستقرارحركية القطاع الصناعي	تشريع الدولار الصناعي	أصحاب القرار في الوزارة	أصحاب القرار في الوزارة – مصرف لبنان-مجلس الوزراء	متابعة التواصل مع مجلس الوزراء ومصرف لبنان	توقف لأسباب غير معروفة
		1.3.3 اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء مصرف الانماء والاستثمار الصناعي.	إنشاء المصرف المذكور	أصحاب القرار في الوزارة	أصحاب القرار في الوزارة - مصرف لبنان-مجلس الوزراء	التواصل مع مجلس الوزراء ومصرف لبنان وجمعية المصارف	لم يبن على اسس ثابتة ودائمة
		1.3.4 تشجيع مشاركة صناديق الاستثمار برأسمال المصانع وتطويرها لإشراكها	زيادة القدرة المالية للمصانع وتعزيز الشراكة الاستثمارية لتامين ديمومة القطاع الصناعي وخفض نسبة المخاطر عن صناديق الاستثمار	أصحاب القرار في الوزارة	أصحاب القرار في الوزارة – مجلس الوزراء - مصرف لبنان- جمعية المصارف –جمعية الصناعيين	التواصل مع مجلس الوزراء ومصرف لبنان بالتعاون مع جمعية الصناعيين	لاجديد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		1.3.5 تأمين القروض الميسرة من خلال الجهات المانحة الدولية أو عبر القطاع الخاص لتمويل عمليات بناء وتجهيز المناطق الصناعية وفق الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة وعملت عليها (2018-2030).	إبرام الاتفاقيات اللازمة	أصحاب القرار في الوزارة	أصحاب القرار في الوزارة – مصرف لبنان- مجلس الوزراء – جمعية المصارف- الجهات الدولية المعنية	متابعة التواصل مع الجهات الدولية المانحة	أعيد التواصل مع الجهات المانحة التي أبدت إستعدادها سابقاً : إيطاليا- EBRD – EIB والتواصل مستمر.
		1.3.6 تأمين القروض الميسرة والمدعومة من الدولة وكفالات ومصرف الإنماء الصناعي المزمع تشكيله لأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة لتوفير السيولة لاستيراد المواد الأولية والمعدات لمساعدة الصناعات الفردية والحرفية	ازدياد عدد القروض المدعومة	أصحاب القرار في الوزارة	أصحاب القرار في الوزارة – مصرف لبنان-مجلس الوزراء – جمعية المصارف- كفالات – مصرف الإنماء الصناعي	العمل مع مصرف لبنان ومجلس الوزراء وكفالات ومصرف الإنماء الصناعي	متوقف
		1.3.7 إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات عن الاستثمارات الصناعية الحديثة	إصدار القانون	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة الديوان – مصلحة	أصحاب القرار في الوزارة - مجلس الوزراء – وزارة	العمل مع مجلس الوزراء ووزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة المالية وإدارة الجمارك	لاجديد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				الدراسات الاقتصادية / دائرة الحماية والدعم	المالية - إدارة الجمارك - جمعية الصناعيين –وزارة الإقتصاد والتجارة		
		1.3.8 زيادات الرديّات على التصدير	إصدار المرسوم التطبيقي	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة الديوان - مصلحة المعلومات الصناعية - مصلحة الدراسات الاقتصادية /دائرة تشجيع الصادرات، ودائرة الحماية والدعم	أصحاب القرار في الوزارة - مجلس الوزراء – وزارة المالية - جمعية الصناعيين –وزارة الإقتصاد والتجار	إحالة الى وزارة المالية - مجلس الوزراء بالتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة المالية	لاجديد
		1.3.9 خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للقطاعات الصناعية.	نسبة خفض رسوم الاشتراك	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة الديوان – مصلحة	أصحاب القرار في الوزارة - مجلس الوزراء – وزارات	التواصل مع وزارة العمل والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ووزارة المالية	متوقف

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				التراخيص	المالية والعمل /الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي -جمعية الصناعيين		
		1.3.10 تخصيص مبلغ 200 مليون دولار أميركي من البنك الدولي كضمان نقدي للمصارف المحلية لاستيراد المواد الأولية للصناعات التي يمكن تصديرها.	تخصيص المبلغ المذكور	أصحاب القرار في الوزارة	اصحاب القرار في الوزارة – الجهات الدولية المانحة (البنك الدولي.)	متابعة التواصل مع البنك الدولي للحصول على المبلغ المخصص	لم يتم العمل عليه
		1.3.11 اتخاذ الإجراءات القانونية (قوانين، مراسيم، قرارات) التي تمنع الاحتكارات وتشجع على المنافسة وتقديم السلعة ذات الجودة الأعلى بالسعر الأفضل.	إصدار القوانين /المراسيم / القرارات	أصحاب القرار في الوزارة- مصلحة التراخيص –مصلحة المعلومات الصناعية - مصلحة الديوان – مصلحة التقنية	اصحاب القرار في الوزارة – مجلس الوزراء – مجلس النواب- وزارة الإقتصاد والتجارة – جمعية الصناعيين	متابعة العمل مع مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزارة الإقتصاد والتجارة والمالية وجمعية الصناعيين	لاجديد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		1.3.12 فرض رسم على المستوعبات التي تحتوي بضائع مستوردة الى السوق المحلي (دون مستوعبات الترانزيت) وتخصيص الرسم لدعم الصناعة	إصدار المرسوم	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة الديوان ومصلحة الدراسات/ دائرة الحماية والدعم	اصحاب القرار في الوزارة – مجلس الوزراء – وزارة المالية – وزارة الإقتصاد والتجارة – إدارة الجمارك - جمعية الصناعيين	متابعة العمل مع مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزارة الإقتصاد والتجارة والمالية وإدارة الجمارك	لم يتم العمل عليه
		1.3.13 فرض رسم على كل طن ترابة بعد خفض أسعارها محلياً للحد من أي احتكار، على أن يخصص لمشاريع بيئية (تحريج سريع بالتنسيق مع وزارتي البيئة والزراعة- إستعمال الفلاتر والتقنيات الحدبة ووقف التلوث بالتعاون مع وزارة البيئة – دعم البلديات للتنمية المحلية في المناطق المحيطة....) ولدعم التنمية الصناعية وتمويل جزء من مشروع المناطق الصناعية.	إصدار القانون	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة الديوان ومصلحة الدراسات/ دائرة الحماية والدعم	اصحاب القرار في الوزارة – مجلس الوزراء – وزارة المالية – وزارة الإقتصاد والتجارة – إدارة الجمارك - جمعية الصناعيين	متابعة العمل مع مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزارة الإقتصاد والتجارة والمالية وإدارة الجمارك وجمعية الصناعيين	توقف العمل به لأسباب خارجة عن إرادة الإدارة.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		1.3.14 تأمين مصادر خاصة للتمويل المحدود (Micro Finance) لأصحاب المصانع الصغيرة	تأمين مصادر التمويل	أصحاب القرار في الوزارة	اصحاب القرار في الوزارة – مجلس الوزراء – مصرف لبنان – جمعية المصارف- جمعية الصناعي	التواصل مع مصرف لبنان والجهات الدولية الماجنة	لاجديد
	1.4 إطلاق مشاريع تنموية مشتركة	1.4.1 استكمال المشاريع المشتركة الجاري تنفيذها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو UNIDO) – (تطوير الأعمال الخشبية – البناء – الصناعات الغذائية – الصناعات التقليدية – تمكين المرأة – خفض استهلاك الموارد – معالجة النفايات الإلكترونية والكهربائية...)	إنجاز المشاريع والعمل على تأمين مشاريع جديدة	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة التراخيص/ دائرة المراقبة – مصلحة التقنية دائرة المواصفات والجودة	اصحاب القرار في الوزارة – يونيدو UNIDO –جمعية الصناعيين	متابعة التواصل مع UNIDOلاستكمال تنفيذ المشاريع	• إقامة العديد من المشاريع المشتركة بين وزارة الصناعة والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني بالتعاون مع UNIDO والحكومة اليابانية والحكومة النمساوية والحكومة الإيطالية لدعم الموسسات الصناعية الصغيرة (Clusters) ضمن قطاعات المفروشات - البناء- الصابون - الأجبان والألبان - الجزّينيات (سكاكين - ملاعق – شوك حرفية..) عبر : ➢ إقامة عدة دورات تدريبية وورش عمل وتقديم إستشارات لتطوير المهارات (التصاميم - النوعية والجودة....) ➢ تقديم آلات ومعدات صناعية وفقاً لحاجة كل مؤسسة صناعية صغيرة (معفاة من الرسوم الجمركية) ممولّة من الجهات المانحة (UNIDO- Japan-Austria -Italy) ➢ تشبيك العلاقات بين المصنعين والزبائن المحتملين وبين بعضهم البعض. • تشجيع الصناعيين على الإستفادة من برامج التدريب (برنامج Switch Med Green، ورش العمل، Creative industries, CELEP، IECD،

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							ISO14000 ...) • متابعة تنفيذ مشروع " Switchmed" الممول من قبل الإتحاد الأوروبي ويغطي ثماني بلدان منها لبنان ويهدف إلى إنشاء نظام مراقبة لكفاءة إستخدام الموارد (RECP) لتصبح المصانع صديقة للبيئة بحسب الشروط والمعايير المحددة مسبقاً. • بناء قدرات الوزارات ومقدمي الخدمات لناحية إعتماد مراجعة بيئية معتدلة.تقوم الوزارة بمتابعة تنفيذ مشروع تمكين المجتمعات المحلية وسبل كسب العيش (CELEP)الذي بلغ فصله الرابع بالتعاون مع منظمة يونيدو. ويهدف هذا المشروع إلى خلق فرص عمل وتمكين الإبداع في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان من خلال نقل التكنولوجيا والتدريب على المهارات بالتعاون مع وزارة الزراعة تم التركيز على نقل المعرفة في مجالات الألبان والعسل وزيت الزيتون والمربى والمخللات والفواكه المجففة. وبعد عدة جولات، تم اختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات المتخصصة في منتجات تجهيز الأغذية للإستفادة من المعدات والتدريب والعمليات المبتكرة، وكذلك من تطوير الهوايات وعناصر التصميم الجرافيكي للارتقاء بعرضها. وعملت وزارة الصناعة واليونيدو على توجيه المستفيدين من برنامج CELEP حول كيفية مواجهة وباء كورونا. • متابعة تنفيذ مشروع تمكين المرأة الذي يغطي 7 بلدان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ويستمر هذا المشروع لمدة خمس سنوات وهو الآن في مرحلته الثانية التي ستنتهي عام 2022 بتمويل من الإتحاد الاوروبي بقيمة 12 مليون يورو ويهدف إلى منح قروض بشروط ميسرة للشركات الناشئة التي تديرها

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							النساء بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني والفني المستمر من خلال التدريب على كيفية التسويق وتصدير المنتجات.
	1.4.2	اطلاق الدراسات التكميلية لإنشاء أول منطقتين صناعيتين بالشراكة مع البلديات والقطاع الخاص وفق إطار استراتيجية المناطق الصناعية لتنمية مستدامة (2018-2030)	إنجاز الدراستين التكميليتين للمنطقتين	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة التراخيص/ دائرة المناطق الصناعية	أصحاب القرار في الوزارة – الجهات الدولية المعنية - جمعية الصناعيين	متابعة التواصل مع الجهات الدولية المعنية للتحضير للمشاريع وتأمين التمويل	عمل مستمر ومتجدد
	1.4.3	تخصيص جزء من الأموال المخصصة من المساعدات الأوروبية وغيرها للنازحين السوريين في لبنان تنفق وفقاً للمناقصات الدولية وذلك بإنفاقها وفقا للمناقصات الوطنية بين الصناعات والشركات اللبنانية من أجل دعم الاقتصاد اللبناني وقطاعات الإنتاج	التوصل غلى اتفاق مع الجانب الأوروبي لتبني الفكرة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التراخيص –مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	أصحاب القرار في الوزارة – الجهات الدولية المعنية - جمعية الصناعيين	متابعة التواصل مع بعثة الاتحاد الأوروبي في بيروت والمقر الرئيسي في بروكسل للتحضير للمشاريع وتأمين التمويل	لاجديد ولا تبني للفكرة
	1.4.4	إطلاق خارطة الطريق التنفيذية لدعم قطاع الصناعة الغذائية (Agro-food Roadmap) وتطويرها بالتعاون مع يونيدو	إطلاق الإستراتيجية	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة الديوان – مصلحة	أصحاب القرار في الوزارة – يونيدو - الجهات الدولية	الإستراتيجية جاهزة بانتظار أصحاب القرار في الوزارة	لاجديد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				الترخيص الصناعية - مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة - مصلحة الدراسات الاقتصادية	المعنية - جمعية الصناعيين –ليبنور – معهد البحوث الصناعية		
		1.4.5 السعي لتمويل مشاريع تنموية من الجهات الدولية المانحة	تأمين التمويل	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة الديوان – مصلحة الترخيص الصناعية - مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة - مصلحة الدراسات الاقتصادية	أصحاب القرار في الوزارة – يونيدو - الجهات الدولية المعنية - جمعية الصناعيين –ليبنور – معهد البحوث الصناعية	الدراسات جاهزة	• تم إرسال عدة إقتراحات مشاريع من وزارة الصناعة إلى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء للإستفادة من **برنامج الإتحاد الأوروبي للبحوث والإبتكار(Horizon Europe) وتمحورت المشاريع حول المجالات التالية:** ➢ تنفيذ البنية التحتية للمناطق الصناعية. ➢ 10 مراكز طوارئ إسعاف وإطفاء للمناطق الصناعية المتواجدة حول بيروت ➢ مشروع دعم التحول إلى الطاقة المتجددة ➢ مشروع إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية ➢ مشروع المسح الصناعي ➢ إحداث 7 مراكز للمصالح الإقليمية في المحافظات تتضمن مراكز إبتكار وتوجيه كما

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							تدريب لتطوير المؤهلات. ➢ تدريب وتوجيه ممثلي وسائل إعلامية في مجال: الإعلام في خدمة الصناعة والإطلاع على الخبرات المتقدمة. ➢ دعم الإستثمار في الطاقة المتجددة و كفاءة إستهلاك الطاقة في مبنى وزارة الصناعة ➢ أبحاث و تطوير IRALEB: Technology Transfer for Innovative Youth - Industrial Research Applied Projects (Y.I.R.A.P)
	1.5 بناء مناطق صناعية مستدامة	1.5.1 البدء بتنفيذ المرحلة الثانية المتمثلة بإنجاز الدراسات التفصيلية لاستراتيجية المناطق الصناعية لتنمية مستدامة ٢٠٣٠" التي ترتكز علي ست ركائز أساسية: ➢ بناء مناطق جديدة حديثة مبنية على أراض مملوكة من البلديات ببنى تحتية متطورة تحيط بكامل الأراضي اللبنانية مع طاقة شمسية بنسبة تفوق ٤٥٪ متصلة ببعضها وبالمرافئ بسكك الحديد وأنابيب الغاز من الساحل اللبناني ➢ تأهيل مناطق قائمة تحيط ببيروت (١٧منطقة صناعية قائمة) ➢ حوض جاف في وسط البقاع (في رياق) لتخفيف الضغط على المعابر (بيروت، المصنع، الطريق الساحلي.) وللتعبئة والتغليف والخدمات... ➢ محطات توليد للطاقة في بعض المناطق الصناعية الجديدة لخدمتها مع محيطها ➢ بناء نفق اصطناعي على الطريق الحالي	إنجاز الدراسات التفصيلية Engeering plans	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التراخيص /دائرة المناطق الصناعية – مصلحة التقنية –	أصحاب القرار في الوزارة – يونيدو الجهات الدولية المعنية - جمعية الصناعيين	عملية التنفيذ بدأت بالاتفاق على دفتر الشروط وتستكمل بالإجراءات القانونية اللازمة للإبرام	• **تواصل الوزارة متابعة المرحلة الثانية من المشروع** المزمع تنفيذه لإنشاء مناطق صناعية جديدة . بعد الدراسات الأولية لمناطق بعلبك وتربل وقوسايا والقاع . وقد سلمت الخطة الرئيسية لمنطقة القاع إلى عدة جهات مانحة لتمويل المشروع ، واستجابة لذلك، طلب المانحون إجراء دراسة للأسواق تغطي جميع المجالات المقترحة . • حتى الآن جذب مشروع المناطق الصناعيّة التمويلات التالية : ➢ التزامات ماليّة بقيمة 7 ملايين يورو من الحكومة الإيطاليّة، بالإضافة إلى مليون يورو كمنحة للدراسات الأوليّة ➢ 52 مليون يورو من بنك الإستثمار الأوروبّي EIB (زائد 4 ملايين يورو للخطط الهندسيّة كمنحة) ➢ وينظر البنك الأوروبّي لإعادة الإعمار والتنمية

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		بيروت / البقاع مغطى بالألواح الشمسية يحفظ الطريق مفتوحة طوال السنة واوفر من نفق حمانا-جديتا وبوقت أقل ➢ مناطق تكنولوجيا وابتكار وصناعات معرفية متطورة على الساحل ومناطق السفح الغربي للسلسلة الغربية. وبناء منطقة تكنولوجيا للبناء، يحتمل أن تكون في منطقة القاع، مستهدفة العراق وسوريا المراحل التنفيذية: o تم إنجاز الدراسات الأولية بمليون يورو هبة من إيطاليا لأول ٣ مناطق جديدة) القاع، بعلبك، تربل/قوسايا) o إيطاليا قدمت قرضا بتسهيلات كبيرة ب٧ مليون يورو جاهزة لبعلبك للتنفيذ o يتم إنجاز الإجراءات القانونية مع مجلس الإنماء والإعمار لقرض ميسر من البنك الأوروبي للاستثمار EIB ب٥٢ مليون يورو للتنفيذ إضافة ل٤ مليون يورو هبة للدراسات التفصيلية النهائية لأول ثلاث مناطق. o الباقي لتكملة ما يلزم حتى ١٠٥ مليون يورو استعداد لقرض ميسر من البنك الاوروبي لإعادة الأعمار والتنمية (EBRD) إضافةً لـ ٢٥ مليون دولار من سيدر (CEDRE). المناطق الجديدة الأولى تخلق حوالي 23000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. o المشروع ككل مقدر أن يخلق حوالي 125000 فرصة عمل.					(EBRD) حاليّا في إمكانية تقديم قرض بقيمة 46 مليون دولار أمريكي ➢ إستعداد سابق لتأمين مبلغ 11 مليون يورو من هولندا لإنشاء منطقة صناعية في المتين. سوف تُستثمر جميع هذه المبالغ في إنشاء البنية التحتيّة لهذه المناطق.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
	1.6 تخفيض الأثر البيئي للصناعة	1.6.1 استكمال قوننة أوضاع المصانع وتحسين أوضاعها وتسريع آليات التراخيص الصناعية وخدماتها ضمن اللجان المشتركة مع الإدارات المعنية	إزدياد عدد المصانع المرخصة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية – مصلحة المعلومات الصناعية – المصالح الإقليمية	أصحاب القرار في الوزارة - وزارة الداخلية والبلديات -	العمل مستمر ويتتابع لقوننة المصانع غير المرخصة	• متابعة حملة مراقبة أعمال المسالخ ومصانع الألبان والأجبان والمنظفات من خلال الكشوفات الدورية التي تقوم بها الوزارة حرصاً على سلامة غذاء المواطنين اللبنانيين وضمان جودة المنتجات وإلتزام المصانع بالشروط البيئية، بحيث تشمل كل المحافظات اللبنانية. وفي هذا المجال تتواصل شركة ACTED مع وزارة الصناعة من أجل العمل على الكشف على نهر الغدير لإدارة النفايات السائلة من المسالخ . • متابعة تنظيم وقوننة قطاع تعبئة المياه وإعتماد آلية التتبّع للكشف على مصادر المياه والتأكّد من سلامتها مروراً بعمليات التعبئة والحفظ والتخزين والتوزيع وفق المعايير الصحيّة وشروط السلامة العامة."والكشف على المؤسسات التي تقدّم أصحابها بطلبات ترخيص في وزارة الصناعة واعطاؤهم مهل زمنية للتقيّد بالشروط الفنيّة المطلوبة واقفال المحطات غير المستوفية للشروط والتي لم تتطابق عيّنات المياه فيها مع المعايير الصحّية المطلوبة لمياه الشرب والتي لم تتقدّم بطلبات ترخيص وفق الأصول إلى وزارة الصناعة. • إصدار تعميم 40/1 بتاريخ 2021/10/21 يدعو جميع أصحاب المصانع المرخصة وغير المرخصة إلى قوننة أوضاع مؤسساتهم الصناعية وفقا للأصول، وذلك حماية للقطاع الصناعي ودعما له، إن على صعيد الإبلاغ عن مخزوناتهم من المواد الأولية لا سيما منها الكيميائية و/ أو الخطرة والمحروقات على أنواعها وعن إجراءات السلامة العامة داخل المصانع ومستودعاتها، و/ أو على صعيد الالتزام بالمواصفات والمعايير والشروط الفنية الإلزامية وغير الإلزامية

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							بما يؤمن رفع مستوى جودة المنتجات اللبنانية وسلامتها تثبيتا لثقة المستهلك اللبناني والاجنبي، وضمان سلامة المصانع والعاملين فيها. كما محيطها الجغرافي
	1.6.2	إقفال مؤقت لأي مصنع يلوث مياه الأنهر، وبالأخص ثروة **مياه الليطاني**، ومعالجة النفايات السائلة على مجراه بالتعاون مع الصندوق الأوروبي للتنمية (آب 2020)	تعليق مؤقت للتراخيص المخالفة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية – المصالح الإقليمية	أصحاب القرار في الوزارة - وزارة البيئة-وزارة الداخلية والبلديات / المحافظين واتحاد البلديات والبلديات	العمل مستمر ويتتابع	• متابعة تنفيذ مشروع نهر الليطاني الحيوي بعد معالجته من التلوث. وقد نجحت الوزارة بإجراءاتها السريعة والمتتابعة بخفض نسبة تلوث الليطاني صناعياً من حوالي 10% إلى مادون 1%. • بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 13 / 1 تاريخ 26 شباط 2020 ، تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصناعة والهيئة الوطنية لنهر الليطاني لمسح وفرض الإمتثال البيئي لجميع المنشآت الصناعية القريبة من حوض نهر الليطاني وتم إنجاز 3 حملات من الكشوفات والإجراءات التي قلّصت التلوث الصناعي إلى ما دون 1 % وتستكمل الإجراءات.
	1.6.3	متابعة العمل المشترك مع وزارة البيئة والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني لاستكمال أعمال وقف التلوث الصناعي للحد الأدنى الممكن على مجرى النهر واستدامة مراقبة الالتزام بالإجراءات	خفض نسبة التلوث الصناعي	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية – المصالح الإقليمية	أصحاب القرار في الوزارة - وزارة البيئة-وزارة الداخلية والبلديات / المحافظين واتحاد البلديات والبلديات	العمل المشترك مستمر ويستكمل	• وضع تقرير إقتصادي مفصل يتضمن "إجراءات وزارة الصناعة في مجال تشجيع الصناعة الخضراء". • نشر ثقافة ترشيد الطاقة والموارد والتوجه نحو الطاقات البديلة والمشاركة في توعية المؤسسات العمل على **فرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات الوزارة إلى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي** • **وضع شروط بيئية وصحية في قرارات التراخيص ومراقبة تنفيذها من خلال الكشوفات الدورية التي تجريها وزارة الصناعة على المؤسسات الصناعية.** • **التنسيق الدائم مع وزارة البيئة في ما يتعلق بفرض اجراء تقييم اثر بيئي او فحص بيئي مبدئي او تدقيق**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							بيئي قبل صدور الترخيص بالاستثمار. • تحضير مشروع مع اليونيدو يهدف إلى الحد من إستخدام الأكياس والشاليمون البلاستيكية في الإنتاج والإستعاضة عنها بمواد أخرى قابلة للتحلل البيولوجي أو ورق صديق للبيئة بانتظار التمويل.
	1.6.4	إطلاق حملة تصفير التلوث الصناعي على مجرى نهر الحاصباني بالتعاون مع البلديات المعنية لتحفيز الصناعيين على التوجه لاستعمال الطاقة البديلة الأمر الذي يؤدي إلى خفض كلفة الطاقة ودراسة الحاجة للطاقة المكثفة.	إطلاق الحملة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية – المصالح الإقليمية	أصحاب القرار في الوزارة - وزارة البيئة-وزارة الداخلية والبلديات / المحافظين واتحاد البلديات والبلديات	التحضير لإطلاق الحملة	متابعة التواصل مع البلديات
	1.6.5	تحفيز الصناعيين على التوجه لاستعمال الطاقة البديلة الأمر الذي يؤدي إلى خفض كلفة الطاقة ودراسة الحاجة للطاقة المكثفة.	زيادة عدد الصناعيين الذين يستعملون الطاقة البديلة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية – مصلحة التراخيص الصناعية - المصالح الإقليمية	أصحاب القرار في الوزارة - مصرف لبنان – وزارة الطاقة والمياه- يونيدو - جمعية الصناعيين	العمل مستمر ويستكمل بالتعاون مع جمعية الصناعيين ويونيدو	توسع قبول التوجه نحو الطاقة البديلة وتجهيز المصانع بما يلزم.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
2. تعزيز الصادرات الصناعية	**2.1 المبادرات التي تروج للمنتجات اللبنانية داخليا وخارجيا كالمنصات والمواقع الالكترونية**	2.1.1 منصة تصل المستهلك (في لبنان والخارج) بالمنتجات اللبنانية والصناعيين اللبنانيين	إطلاق المنصة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية – المصالح الإقليمية	وزارة الصناعة – مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية – وزارة الإتصالات -جمعية الصناعيين		• إطلاق منصة **" لبناني"** الإلكترونية برعاية وتعاون وزارة الصناعة بالمعلومات والإحصاءات بناء على تفاهم جرى أواسط عام 2020. وتتضمن المنصة مروحة واسعة من الصناعات والابتكارات المتنوعة، وتعتبر فرصة للصناعيين ولأصحاب العقول المبدعة والمحترفة والخلاقة. وهذه المنصة هي بمثابة **صالة عرض للمنتجات اللبنانية** على غرار منصة "أمازون" . • أقرّت وزارة الصناعة ومكتب وزير الدولة للتنمية الادارية عام 2018 التصميم المتكامل النهائي "للمنصّة الالكترونية للتعاون الجامعي – الصناعي"، وهو مشروع بدأ العمل عليه أواخر عام 2018 مموّل من الاتّحاد الأوروبي ضمن برنامج الدعم التقني للحكومة اللبنانية، ونفذته شركة Crown Agents البريطانية وأعلن عن إنجازه عام 2020 . والمنصّة الالكترونية حاضنة للمعلومات عن القطاع الصناعي بحاجاته ومنتجاته وفرص تحديثه وتطويره، وعن القطاع الاكاديمي الجامعي والطلبة والخريجين باختصاصاتهم المتنوّعة الممكن أن تتوافق مع حاجة المؤسسات الصناعية لليد العاملة المتعلّمة والتي تحتاج إلى صقل الخبرات والتدريب، فتصبح أكثر قدرة وأكثر خبرة على مواجهة التحدّيات. والمنصة قادرة على استيعاب مختلف وجهات التعاون لمشاكل التكامل والإنتاج والمنتجات وانواع الإنتاج وحاجات التطوير والتنويع والتسويق وغيرها، مقابل عرض قدرات الطلاب والخريجين على اداء المهام المطلوبة للصناعة إضافة إلى فرص العمل المطلوبة.	

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		2.1.3 تشجيع المبادرات التي تنطوي على التكنولوجيات الجديدة والإستثمار الأجنبي وإصدار دراسات جدوى صناعية	وضع الدراسات والقيام بمبادرات جديدة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية – وزارة الإتصالات -جمعية الصناعيين	إطلاق الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي (2020-2050) متابعة تنفيذ مشروع المناطق الصناعية الاستدامة 2030 ومن ضمنها تجمعات التكنولوجيا والابتكار	• أحدثت الوزارة مركزها الداخلي **للدراسات والأبحاث** حيث عمل ويعمل موظفوها على إختلاف إختصاصاتهم على إصدار الدراسات والأبحاث والخطط في مختلف المجالات الإقتصادية (أكثر من ثمانين إصداراً) منشورة كلها على الموقع الإلكتروني للوزارة: www.industry.gov.lb.
		2.1.4 بت موضوع دمج المصانع وتخفيض بدل التحسين العقاري إلى 2% حتى ثلاث سنوات، 3% بين 3 و5 سنوات، 5% بين 5 وسبع سنوات والعودة إلى 10% بعد 7 سنوات (مجلس النواب)	إقرار قانون الدمج بصيغة تحفيزية جديدة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة الديوان – مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية- مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب- وزارة المالية	متابعة التواصل مع الجهات المعنية لإقرار قانون الدمج المعدل بصيغة جديدة	إقتراح القانون متوقف لدى اللجان النيابية المشتركة
		2.1.5 التعاون مع القطاع الخاص الاقتصادي والأكاديمي : - لإقامة حاضنات لأعمال التكنولوجيا والمشاريع الريادية المبتكرة، بهدف مساعدة المبدعين في إتمام أبحاثهم العلمية ونقلها إلى مرحلة التسويق والإنتاج. وكذلك لمساعدة الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة على إستعاب وتوطين التقنيات المستوردة	ازدياد عدد الحاضنات لأعمال التكنولوجيا	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية – مصلحة المعلومات الصناعية –	وزارة الصناعة – زارة التربية والتعليم العالي – القطاع الخاص – جمعية	مستمر ويتابع	• تشجيع ودعم صناعات جديدة : الأجهزة التنفسية - مستلزمات طبية- حيث تقدمت شركات مختلفة لديها إبتكارات وتقنيات متعددة بطلب الحصول على رعاية وزارة الصناعة، ومنها ما شكل تحد إستراتيجي للبنان متمثل بتصنيع "أجهزة تنفس" تتوافق مع المعايير والمقاييس الدولية، وهو الأول من نوعه في لبنان. (PMV206) هو أول جهاز تنفس إصطناعي صنع

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		- العمل على دعم الأطراف (أي القرى النائية) عبر إنشاء مراكز أو حاضنات: التدريب، لإستقطاب الشركات والمستثمرين والعمل مع إتحادات البلديات على إنشاء مراكز أو حاضنات أعمال للصناعة الرقمية، خاصة للشركات الناشئة (Start ups) - تأمين بيئة عمل مناسبة للشركات الناشئة (Start Ups)، وتقديم أفضل التنظيمات القانونية والإدارية وتأمين التمويل وتوظيف المواهب الرقمية ذات المستوى العالمي - العمل على بناء مجموعة "قرية المعرفة في بيروت" - تأمين مراكز التعليم المتخصصة لجذب الطلاب الإقليميين في جميع المجالات، والطلاب الدوليين لإختصاصات محددة وفق حاجات السوق المحلي (والاسواق المستهدفة) - دعم الصناعات الرقمية والمعرفية والتكنولوجية: من خلال البدء بالتحول إلى الإقتصاد المعرفي وخلق ميزات تفاضلية بقطاعات معرفية وتخصصية (FinTech, CreativeTech, EdTech & HealthTech)، من ضمنها التكنولوجيا، الاتصالات البرمجيات، الالكترونيّات، الطاقة البديلة، البرمجيات، والمعدات الصناعيّة المتقدمة		مصلحة الدراسات الاقتصادية	الصناعيين –الجامعات –حاضنات الأعمال التكنولوجية –مراكز الأبحاث العلمية		لبنان تم إنتاجه من قبل Phoenix Machinery ضمن مجموعة إندفكو ويجري إنتاجه بهدف التسويق بعد ان تم إعتماده من قبل المركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت وقد تم دعم هذا المسعى منذ بدايته من قبل وزارة الصناعة والمجلس الاستشاري العلمي لتطوير الصناعة اللبنانية. • لم يتم العمل على الأهداف الاخرى لأسباب تخرج عن إرادة الإدارة كما أنها وضعت كعناوين دون نظرة مستقبلية وبدون تخطيط وبرمجة.
	2.1.6	إطلاق منصة إلكترونية (online platform) تربط المصانع الوطنية ببعضها البعض ومع المستهلكين والمزارعين والتجار ومع العديد من الجامعات اللبنانية، للاستفادة من قدرة البحاث والأفكار العلمية، والدفع باختصاصات تطبيقية تتلاءم مع حاجات سوق	إطلاق المنصة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية –	وزارة الصناعة – زارة التربية والتعليم العالي –	متابعة التواصل مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	• تم إطلاق **المنصة الإلكترونية** التابعة لوزارة الصناعة التي تربط الجامعات ومراكز الأبحاث والمصانع والوزارة خلال العام 2020.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		العمل، تكون مهامها: ➢ تأمين التناسب (Supply- Demand Matching) بين الطلب على العمال (حاجات سوق العمل : فرص التوظيف في المصانع والمؤهلات المطلوبة) والعرض (الإختصاصات العلمية والمهارات المتوفرة في الجامعات) ➢ خلق مساحة للتعاون بين الجامعات والمعاهد التقنية من جهة والمصانع من جهة أخرى لناحية عرض حاجات الصناعيين من أدوات العمل التقنية و/أو تصنيع المعدات الجديدة وتطوير الأدوات القائمة، كما تأمين الوظائف للخريجين (R&D+Jobs). ➢ تأمين التكامل بين الصناعيين اللبنانيين (clustering) بتحديد كل منهم حاجاته من المواد الاولية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع المستخدمة في صناعتهم التحويلية، الأمر الذي يؤدي الى تعرف المصانع على القطاع الإنتاجي للمصانع الاخرى وخلق فرص تكامل فيما بينها (B to B). ➢ عرض المنتجات اللبنانية حصراً مع أسعارها وتحديد نقاط البيع (geolocalisation). ➢ تعزيز أعمال التجارة الالكترونية		مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الإتصالات – مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية – القطاع الخاص – جمعية الصناعيين –الجامعات –حاضنات الأعمال التكنولوجية –مراكز الأبحاث العلمية		• تمت مأسسة برنامج الأبحاث الصناعية (ليرا) في 7/ 12/ 2021 **بجعله جمعية علمية ذات منفعة عامة بمسمى " IRALEB " "جمعيّةَ انجازاتِ البحوثِ الصناعيّة – لبنان Industrial Research Achievements Association Lebanon" التي نالت العلم والخبر رسمياً.**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		(E-Commerce) للمنتجات اللبنانية دون وسيط من الصناعيين الى المستهلك.					
	2.1.7	تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص ووضع آلية بالتعاون مع الصناعيين اللبنانيين ضمن إطار البروتوكول المشترك الموقع عام 2002 لتنظيم المشاركة في المعارض الدولية	ازدياد عدد المشاركات في المعارض	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية – مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة- وزارة الإقتصاد والتجارة – جمعية الصناعيين-	التنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة وجمعية الصناعيين	• تم الطلب من مجلس الوزراء الموافقة على تخصيص إعتمادات بقيمة 1.5 مليار ليرة لإقامة معارض في الداخل والخارج للمنتجات الصناعية وتمكين وزارة الصناعة من أداء دورها في عملية التمويل. وردّ مجلس الوزراء على ضرورة التنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة وإيدال المخصص لهما أصلاً إعتمادات لهذه الغاية. • المشاركة بتنظيم ورعاية مؤتمر الأعمال العراقي اللبناني الأول في بيروت يومي 4 و5 تشرين الأول 2021 . • المشاركة بتنظيم مؤتمر الأعمال العراقي اللبناني الثاني في بغداد لرعايته وإفتتاحه يومي 10 و11 كانون الثاني 2022 وتوقيع مذكرة تعاون صناعي بين وزارتي الصناعة في البلدين وفتح آفاق التعاون والعمل المشترك لمصلحة البلدين. • المشاركة في المعرض الذي سيقام مطلع الشهر المقبل في بغداد والذي يستقبل رجال أعمال وشركات وصناعيين لبنانيين وعراقيين . • نظّمت سفارة لبنان في واشنطن بالتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة الصناعة معرضا إفتراضياً للمنتجات الصناعية الغذائية والمشروبات اللبنانية تخلله وتبعه لقاءات بين ممثلين عن الشركات والمصانع اللبنانية والمستوردين والموزعين الأميركيين بهدف زيادة الفرص أمام المنتجين للترويج للمنتجات اللبنانية وزيادة انتشارها في الأسواق الأميركية شاركت في المعرض 31 شركة لبنانية

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد		الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
	2.2 إطلاق مبادرات إعلامية من أجل الصناعة	2.2.1	العمل على تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة فيما يتعلق بالنظرة إلى الصناعة الوطنية.	زيادة حجم الاستهلاك المحلي من السلع الوطنية	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية – مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة- وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الثقافة - جمعية الصناعيين- وزارة الإعلام – كافة الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة	العمل مستمر على كل المستويات	• تتابع الوزارة العمل المتواصل بالتعاون مع وزارة الإعلام ووزارة السياحة بهدف الترويج للسياحة الصناعية عبر نشر البرامج الوثائقية الإعلامية والإعلانية حول المؤسسات الصناعية من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الإجتماعي.
		2.2.2	العمل على تخفيض تسعيرة الإعلان الترويجي للمنتجات الوطنية، من خلال السعي الى توقيع اتفاقيات تعاون ما بين المؤسسات الاعلامية اللبنانية (مرئية-مسموعة ومكتوبة) وجمعية الصناعيين، برعاية وزارتي الصناعة والإعلام	تخفيض الأكلاف وزيادة حجم الإعلان للمنتجات الصناعية	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية – مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة- جمعية الصناعيين- وزارة الإقتصاد والتجارة - وزارة الإعلام – وزارة الثقافة – كافة الوسائل الإعلامية المرئية	العمل مستمر على كل المستويات	• تم توقيع مذكرة تعاون بين وزارتي الصناعة والاعلام بتاريخ 2021/6/22 بهدف توثيق وتفعيل العمل المشترك بينهما، وإقتناعاً منهما بأن التعاون في مجالات الاعلام ووسائل التواصل الحديث بكل أشكاله من مكتوب ومرئي ومسموع ورقمي، الى دراسات وبرامج مشتركة وتدريب، يشكل قاعدة متينة لتطوير الصناعة والدعوة الى الإستثمار فيها، بما يعود على الاقتصاد اللبناني ككل وعلى المواطنين عامة والصناعيين منهم بشكل خاص بالفائدة، الأمر الذي يشجع الفريقين على التنسيق والتعاون بغرض نشر المعلومات الصناعية التي تخدم المصلحة الوطنية العامة . وقد وضعت الوزارة مشروع برنامج عمل تنفيذي للمذكّرة.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
					والمسموعة		
		2.2.3 تشجيع استهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية عبر خفض كلفتها وتحسين النوعية	زيادة حجم الاستهلاك المحلي من السلع الوطنية	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية – مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة- جمعية الصناعيين- وزارة الإعلام – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الثقافة -– كافة الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة	الحملة مستمرة لتشجيع استهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية	• أصدرت الوزارة تعميماً **رقم 39/1 بتاريخ 2021/10/13 تدعو فيه كافة المصانع إلى الإلتزام بالمعايير والمواصفات من أجل مقتضيات السلامة العامة، وحفاظاً على ديمومتها وسمعتها،** والإستعداد لمواكبة عمل المصانع وتزويدها بالإرشادات والمعلومات المطلوبة في عمليات الانتاج الجيّد. • **إصدار القرار رقم 15/ 1 تضمّن إجراءات وقائية عامة لمصانع الأغذية لمواجهة وباء كورونا.** • **إصدار القرار رقم 16/ 1 تضمّن " الإجراءات الوقائية العامة المطلوب إتّخاذها في المصانع باستثناء مصانع الغذاء".** • **إصدار القرار رقم 17/ 1 الذي يقضي بتعديل المادة السادسة من القرار رقم 114/1 بتاريخ 2016/8/8 الاجراءات والمستندات الواجب تأمينها لطلب الحصول على شهادة صناعية لمصانع تكرير و تعبئة المياه.** • **صدور قرار مجلس الوزراء رقم 53 / 2020 القاضي باستثناء مصانع محددة من قرار التوقف عن العمل بناء على إقتراحات الوزارة.** • **إصدار تعميم رقم 64/ 1 تاريخ 17 / 11/ 2021 يدعو الصناعيين للإلتزام بالمعايير والمواصفات اللبنانية في الإنتاج ضماناً لصحة المواطن وسلامته وحفاظاً على البيئة والصناعة الخضراء والسلامة العامة.** • **إصدار تعميم رقم 1/73 يدعو الصناعيين لضرورة التزامهم بمضمون القرارات ذات الارقام 1/15 و 1/16 و 1/17 الصادرة عنها مطلع العام 2020 لتحديد الإجراءات الواجب اعتمادها في المصانع**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							لمواجهة وباء كورونا والحدّ من انتشاره، وتطبيق الاجراءات الآيلة الى حماية مصانعهم والعاملين فيها والمتعاملين معها وعائلاتهم. • **بنتيجة الإجتماعات والدراسات التي جرت على مدى أشهر خلال العام 2020 وتطبيقاً لخطط الوزارة جرى توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 11/3 / 2021 مع مؤسسة التجارة العادلة Fair Trade ضمن إطار مشروع (BIEEL) لدعم بعض القطاعات في تحسين جودة منتجاتها وتسويقها في الخارج.**
		2.2.4 إظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الصناعي وازدهار الوطن	زيادة الناتج الصناعي	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة التقنية – مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة- جمعية الصناعيين- وزارة الإعلام – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الثقافة -– كافة الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة	التسبيق مع الجهات المعنية مستمر	عمل مستمر

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		2.2.5 إعداد كتيبات ودراسات إقتصادية وأبحاث وتقارير دورية ووفق المناسبة تتناول معلومات وإحصاءات عن: واقع القطاع الصناعي في لبنان والخطة التنموية – تعريف بمهام الوزارة، صلاحياتها وإنجازاتها-خدمات الوزارة – الإجراءات - المستندات المطلوبة، المدة والكلفة	إصدار دوري للكتيبات والنشرات ذات الصلة	أصحاب القرار في وزارة الصناعة- مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – وزارة التربية والتعليم العالي – القطاع الخاص – جمعية الصناعيين –الجامعات- وزارة الثقافة – وزارة الإعلام	تم إعداد العديد من الكتيبات والدراسات والأبحاث وهي منشورة على موقع الوزارة الإلكتروني والعمل مستمر ويتتابع بشكل دوري	• **مصلحة الدراسات الإقتصادية والإنماء الصناعي خاصة والمصالح الأخرى بشكل عام في الوزارة** أصدرت العديد من الدراسات والأبحاث الدوريه التي تعنى بالصناعة الخضراء والتنمية المستدامة، حيث تم نشرها على الموقع الإلكتروني للوزارة (www.industry.gov.lbومنها : ➢ **الرؤية التكاملية لوزارة الصناعة (لبنان الصناعة 2025)** ➢ **الإستراتيجية التنفيذية الأولى لتنمية القطاع الصناعي (2016-2020)** ➢ **الإستراتيجية التنفيذية الثانية لتنمية القطاع الصناعي (2020-2025) وآلياتها التنفيذية** ➢ **الخطط التشغيلية لأعوام : 2016/2017-2018- 2019 -2020- 2021 مع التقييم السنوي** ➢ الرؤية الاقتصادية الشاملة (لبنان- الاقتصاد 2025) للتنمية المستدامة ➢ الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي في الصناعة (2020-2050) ➢ إستراتيجية تنمية المناطق الصناعية (2018-2030) ➢ تحليل مالي وإقتصادي للخطة الإصلاحية للحكومة اللبنانية التي وضعتها عام 2020 ➢ دراسة عن قطاع الألبسة والمنسوجات في لبنان ➢ دراسة حول قطاع صناعة الجلود وصناعة الأحذية في لبنان ➢ النزاع التجاري العالمي ➢ الصناعة والليرة ومابينهما ➢ تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (Brexit) ➢ جهود وزارة الصناعة وإجراءاتها للوقاية من الفساد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							➢ العملات الرقمية او الإفتراضية ➢ الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة للنهوض بالصناعة اللبنانية ➢ قدرة السوق المحلي على استيعاب الإنتاج الصناعي ➢ ملاحظات وزارة الصناعة حول الرؤية الإقتصادية لماكنزي ➢ إقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) ➢ موجز حول السياسات والإجراءات والمبادرات والبرامج التي اطلقتها وزارة الصناعة خلال العامين المنصرمين والمبادرات المستقبلية التي تهدف إلى تحقيق اهداف التنمية المستدامة ➢ من الريع نحو الإنتاج لتحصين القطاع المصرفي لمستقبل آمن ➢ تقرير موجز حول المبادرات والسياسات التي أطلقتها وزارة الصناعة والمبادرات المستقبلية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 (SDGs). ➢ الإبتكار لتنمية صناعية مستدامة ➢ نظام الإنذار المبكر لسلامة الغذاء ➢ تحديات إستراتيجيات التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط ➢ خطة وزارة الصناعة لفرز وجمع وترحيل النفايات المنزلية والصلبة ➢ مشروع وزارة الصناعة المستدام لمعالجة النفايات المنزلية الصلبة ➢ بحث إقتصادي سياسي إجتماعي قانوني شامل بعنوان " تحصين دور لبنان الإستراتيجي لمواجهة تداعيات التطبيع على المستوى الإقليمي". ➢ التبعية الإقتصادية

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							➢ الدبلوماسية الإقتصادية ➢ النانوتكنولوجي ➢ الميكاترونيك ➢ **الإنماء الريفي وتقوية شبكة الأمان الإجتماعي"** ➢ (Green Economy and Sustainable Development) • إنجاز سبعة عشر دراسة جدوى إقتصادية لمشاريع صناعية: ✓ الخيوط الطبية الجراحية ✓ إنتاج خيط الحرير في لبنان ✓ إنتاج الحليب المجفف ✓ استعمالات صناعية لنبتة الحشيشة او القنب المشرعة حديثاً ✓ الفيتامينات والمتممات الغذائية ✓ الصناعة الإستخراجية للزيوت الأساسية ✓ صناعة الدراجة الكهربائية ✓ صناعة الالواح الشمسية ✓ صناعة توربينات الرياح ✓ صناعة أقلام الألوان الشمعية ✓ صناعة الأزرار ✓ مستحضرات التجميل: صناعة، فرصة و تكنولوجيا ✓ الذرة فرص و صناعة ✓ صناعة جبنة الكاشكافال ✓ المستودعات الزراعية ✓ صناعة أدوات المائدة ✓ صناعة معاجين الأسنان

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							• **إنجاز دراسة جدوى إقتصادية بالتعاون مع فريق عمل UNIDO ضمن مشروع PSDP (برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية) لتشجيع الإنتاج الوطني بعنوان : (المخلّلات: Pickles) ويجري العمل على إنجاز عدة دراسات اخرى لا سيما: العصائر الطبيعية، الفواكه المجففة، المونة اللبنانية.** • كما وضعت الوزارة عدداً من إقتراحات **المشاريع (Concept Notes Projects)** الهادفة إلى تنمية القطاع الصناعي في كافة المناطق اللبنانية ولاسيما المناطق الريفية وتعمل الوزارة مع الجهات المانحة على تأمين التمويل اللازم لتنفيذها وهي: ➢ تنفيذ البنية التحتية للمناطق الصناعية. ➢ 10 مراكز طوارئ للمناطق الصناعية المتواجدة حول بيروت ➢ بناء/ تطوير البنية التحتية لتسع مناطق صناعية موجودة ➢ مشروع دعم التحول إلى الطاقة المتجددة ➢ مشروع إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية ➢ مشروع المسح الصناعي الشامل

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							➢ إحداث 7 مراكز للمصالح الإقليمية في المحافظات تتضمن مراكز الخدمات الإدارية والقانونية والإبتكار والتوجيه كما التدريب لتطوير المؤهلات للعمال والصناعيين. ➢ تدريب وتوجيه ممثلي وسائل إعلامية في مجال: الإعلام في خدمة الصناعة والإطلاع على الخبرات المتقدمة. ➢ دعم الإستثمار في الطاقة المتجددة و كفاءة إستهلاك الطاقة في مبنى وزارة الصناعة ➢ أبحاث و تطوير IRALEB: Technology Transfer for Industrial - Innovative Youth Research Applied Projects (Y.I.R.A.P
	2.2.6	تشجيع إنتاج البرامج الوثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية	عدد البرامج الوثائقية	أصحاب القرار في وزارة الصناعة- مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – وزارة التربية والتعليم العالي – وزارة الإعلام – القطاع الخاص – جمعية الصناعيين	تم تحضير العديد من البرامج والعمل مستمر ويتتابع	• وضع شروط ونشر فيلم توثيقي لمواجهة وباء كورونا في المصانع بالتعاون مع يونيدو ، تم إطلاقه في مؤتمر عقد في السراي الحكومي برعاية رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 5/20/ 2020 .

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
					–الجامعات		
	2.3 تفعيل الشراكة مع الجهات الخارجية والمنظمات الدولية	2.3.1 العمل على رفع العقبات والعراقيل التقنية لتسهيل التبادل وزيادة الصادرات اللبنانية وواردات المواد الأولية الأساسية	إزالة العقبات التجارية	أصحاب القرار في وزارة الصناعة- مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين -البعثات الأجنبية	التواصل مستمر ودائم مع البعثات الدبلوماسية بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الإقتصاد والتجارة	• نجاحات متعددة المستويات بحسب الظروف والإمكانيات. • رعاية وزارة الصناعة لمؤتمر الأعمال العراقي-اللبناني الذي نظمته مؤسسة Novelty للمعارض والمؤتمرات في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان بمشاركة مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين والصناعيين من البلدين يومي 4 و5 تشرين الأول 2021.
		2.3.2 تأمين مشتقات البترول لزوم الصناعة بأسعار مخفضة ودعم.	نسبة خفض الأسعار	أصحاب القرار في وزارة الصناعة	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – وزارة الطاقة والمياه- وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة المالية	التواصل مع الجهات المصدرة للحصول على أفضل الأسعار والنوعيات	• عملت الوزارة بقوة على تطبيق قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بإجازة إستيراد المشتقات البترولية مباشرة من قبل الصناعيين لزوم صناعاتهم بما يخفض كلفة الإنتاج ويدعم المنافسة لاسيما القرارين رقم 66 ورقم 55 عام 2002.
		2.3.3 العمل على تطبيق مبدأ المقايضة (Troc) بالمنتجات مع دول لدينا معها حاجات متبادلة.	زيادة حجم الصادرات	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة	وزارة الصناعة – وزارة الإقتصاد والتجارة –	التواصل مع الجهات الدولية المعنية	لا جديد

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية / دائرة تشجيع الصادرات	وزارة الخارجية – إدارة الجمارك		
		2.3.4 متابعة التواصل مع الاتحاد الأوروبي لتخفيف العقبات التقنية والفنية وزيادة حجم الصادرات اللبنانية إلى الاتحاد الأوروبي .	زيادة حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية - مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين – بعثة الاتحاد الأوروبي - إدارة الجمارك	متابعة التواصل الفاعل مع بعثة الاتحاد الاوروبي	• **بدأت الوزارة العمل بالتعاون مع وزارات الإقتصاد والتجارة والزراعة ووزارة الخارجية والمغتربين بهدف مراجعة وتقييم الإتفاقيات التجارية بهدف تعديلها لزيادة حجم الصادرات اللبنانية. وفي هذا المجال وضعت وزارة الصناعة دراسة إقتصادية مفصّلة تتضمن تقييماً وتحليلاً وإقتراحات لتعديل الإتفاقيات التجارية المعقودة التالية :** ○ **لبنان والمملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا الشمالية** ○ **إتفاقية الشراكة بين لبنان والإتحاد الأوروبي** ○ **لبنان ومنطقة التجارة الحرة العربية (GAFTA)** ○ **لبنان وإتفاقية التجارة الحرة مع دول الإفتا (EFTA)** • المشاركة في ورشة العمل الإفتراضية التي نظمتها (Taiex) بالتعاون مع المفوضية الأوروبية بتاريخ 26 - 28 كانون الأول 2021 والتي حملت عنوان" الصفقة الاوروبية الخضراء والتعافي الأخضر" **European and Green Recovery) Green Deal). حيث تم تحضير تقرير مفصل حول أهم ما ورد في هذه الورشة من طروحات وأفكار وسياسات وإستراتيجيات لتنفيذ الصفقة**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							الأوروبية الخضراء.
		2.3.5 العمل على تعديل الاتفاقيات الدولية والتواصل مع الجهات المعنية الأجنبية لتحسين شروط استفادة لبنان منها وعدم التوقيع على اتفاقيات جديدة مجحفة بحق لبنان مستقبلاً.	تعديل ما أمكن من الاتفاقيات الدولية	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين إدارة الجمارك – البعثات الأجنبية	اتخاذ القرار على مستوى مجلس الوزراء لإعادة النظر في الاتفاقيات الدولية والتنسيق والتواصل مع البعثات الأجنبية المعنية	• عقد إجتماعات متتالية مع البعثات الدبلوماسية البريطانية خلال السنتين الأخيرتين بهدف التحضير لعقد إتفاقية ثنائية بين لبنان وبريطانيا بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (Brexit) ووضع ملاحظات الوزارة عليها وتسجيل تحفظاتها، إضافة إلى وضع دراسة إقتصادية معمقة عن Brexit وتداعياتها على إقتصاديات دول العالم ومنها لبنان مطلع عام 2017. • المشاركة في إجتماع مجلس الشراكة اللبناني – البريطاني الذي عقد في وزارة الخارجية والمغتربين بحضور وزير الخاجية والمغتربين وممثلين من الوزارات المعنية عن الجانب اللبناني والسفير البريطاني ووفد من السفارة عن الجانب البريطاني حيث تمت مناقشة إمكانيات التعاون وتعزيز إتفاقية الشراكة بين لبنان من جهة والمملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا الشمالية من جهة أخرى . حيث قدمت وزارة الصناعة إلى الجانب البريطاني تقريراً إقتصاديا مفصلاً يتضمن إقتراحات وزارة الصناعة على مستوى تعديل إتفاقية الشراكة وعلى مستوى تعزيز التعاون الإقتصادي بين البلدين بشكل عام .
		2.3.6 توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة	زيادة عدد المذكرات والاتفاقيات الموقعة وتسهيل التبادلات تبعاً لذلك	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية - مصلحة	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة –	العمل مستمر ويستكمل من خلال التنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة الخارجية	• تم تحضير مشاريع إتفاقيات للقبول المتبادل للمواصفات وشهادات المطابقة وبرامج تنفيذية مع: روسيا- العراق- مصر - الأردن • توقيع إتفاقية شراكة وتعاون مع معهد البحوث الصناعية لتنفيذ عدة أبحاث ودراسات تبغي الوزارة منها فائدة وتركز على مفاعيلها تنفيذاً لرؤيتها

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				المعلومات الصناعية- مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الخارجية والمغتربين إدارة الجمارك – البعثات الأجنبية		التكاملية. • التحضير لمشاريع الإتفاقيات مع العديد من الدول منها: ➢ **جمهورية العراق** وذلك في إطار التحضير لتوقيع إتفاقية تعاون وتبادل تجاري مع جمهورية العراق، سيُصار الى تبادلها مع الجانب العراقي حيث إقترحت وزارة الصناعية التوقيع على مشروع **مذكرة تعاون** بين **وزارة الصناعة في الجمهورية اللبنانية والوزارة المعنية** في جمهورية العراق و**مشروع مذكرة التفاهم العلمي والتقني في مجال المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة** بين الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في العراق و**مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومعهد البحوث الصناعية في لبنان.** ➢ **الجانب الروسي** وذلك لإيداع الأمانة العامة لمجلس الوزراء كتاب مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية **التي تطلب بموجبه إستحصال رئيس مجلس إدارتها على تفويض بالتوقيع على** مشروع مذكرة تفاهم (بصيغتها النهائية) مع الوكالة الفدرالية الروسية للقواعد الفنية والمترولوجيا، **سبق ان تبلغت موافقة الجانب الروسي عليها.** ➢ **المملكة الأردنية الهاشمية،** حيث سبق الدفع بشأنها لإستكمال المسار الإداري اللازم بحسب الأصول المرعية الإجراء في ما يتعلق بمشروع البرنامج التنفيذي المُقترح لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي المُوقع عليها مع وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 19 آذار 2010.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		2.3.8 تعزيز دور الملحقين الاقتصاديين لدى السفارات من أجل إيجاد ودراسة منافذ جديدة للمنتجات والخدمات اللبنانية المنشأ، والعمل على حل المشاكل الناتجة عن عدم تطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول التي يرتبط معها لبنان بهذا النوع من الاتفاقيات، إلى جانب الاستطلاع وتسهيل مشاركة الصناعيين في المعارض الدولية.	زيادة الصادرات الصناعية وفتح اسواق جديدة وتحضير اتفاقيات تعاون وتبادل مناسبة	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين إدارة الجمارك – البعثات الأجنبية	التواصل مستمر بين وزارة الصناعة والملحقين الاقتصاديين في تبادل المعلومات حول الأسواق الجديدة والواعدة للمنتجات اللبنانية وأي مشاريع تنموية مشتركة مع الخارج	• تقارير الملحقين ترد على الوزارة شهرياً وعند الحاجة حيث تتم دراستها وإتخاذ ما يلزم تبعا لذلك. • التقارير جيدة ويبنى عليها. • يتم إيداع الجهات المعنية في القطاع الخاص مايعنيها من التقارير للعمل على أساسها.
	2.4 تخفيف عوائق التصدير	2.4.1 تسهيل إجراءات تصدير المنتجات الصناعية واستيراد المواد الاولية وقطع الغيار والمعدات لزوم القطاع الصناعي بالتعاون مع إدارة الجمارك لخفض الأكلاف	زيادة الصادرات الصناعية ورفع إنتاجية القطاع وتحسين جودته	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة الدراسات الاقتصادية/ دائرة تشجيع الصادرات	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين إدارة الجمارك – البعثات الأجنبية	العمل يتتابع ويستكمل بفاعلية بالتنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة المالية ومجلس الوزراء والمصرف المركزي	• **إصدار قرار رقم 42 / 1 يطلب من المصانع العاملة في لبنان إبلاغ وزارة الصناعة بلوائح البنود الجمركية المتعلقة بالسلع المنتجة لديها سواء كانت للتصدير أو للبيع في السوق المحلي وذلك حفاظاً على ضبطها ومتابعتها ورفع مستوى جودتها ضمن إطار حركة السلع العالمية.**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
	2.4.2	مكافحة التهرّب والتهريب عبر المعابر الشرعية (من خلال تشديد المراقبة واعتماد المعلومات والسكانر-Scanner والتنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية) وغير الشرعية (من خلال ضبطها قدر الإمكان وجباية الرسوم عبرها و/ أو إقفالها مع مراقبتها من قبل القوى الأمنية) وإلزام المستوردين اللبنانيين بتقديم نسخ عن البيان الجمركي في بلد المنشأ على المعابر الحدودية والمرافئ) المطار-المرفأ ...)	خفض حجم التهريب إلى الحد الأدنى الممكن	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة الدراسات الاقتصادية/ دائرة تشجيع الصادرات	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين إدارة الجمارك – البعثات الأجنبية	اتخاذ قرار على مستوى مجلس الوزراء	متابعة
	2.4.3	العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان استقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة	إقرار مشروع القانون بعد ان تمت إحالته إلى مجلس الوزراء	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة الديوان- مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة الدراسات الاقتصادية/ دائرة تشجيع الصادرات	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب - وزارة المالية - وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين إدارة الجمارك –	احيل مشروع القانون مجدداً الى وزارة المالية -العمل يستكمل بالتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة المالية وإدارة الجمارك	متابعة

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد		الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		2.4.4	العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة على القيمة المضافة	إقرار مشروع القانون بعد أن تمت إحالته إلى مجلس الوزراء	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة الديوان- مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة الدراسات الاقتصادية/ دائرة الدعم والحماية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب - وزارة المالية - وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الخارجية والمغتربين إدارة الجمارك –	احيل مشروع القانون مجدداً الى وزارة المالية -العمل يستكمل بالتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة المالية وإدارة الجمارك	متابعة
3. دعم إنشاء صناعات جديدة (صناعة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة)	**3.1 تحسين بيئة الاستثمار في القطاع الصناعي**	3.1.1	العمل على اعداد الدراسات لإنشاء (Silicon Valley) على أرض مناسبة من مشاعات الدولة (تقدم مجانا للمشروع) وتأمين الاستثمارات الاجنبية له.	إنجاز الدراسات الأولية	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التراخيص- مصلحة التقنية - مصلحة المعلومات الصناعية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب - وزارة المالية - وزارة الداخلية والبلديات		لم يتم العمل على المشروع

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		3.1.2 إطلاق الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2020 -2050)	إطلاق الإستراتيجية	أصحاب القرار في الوزارة – مصلحة الدراسات الاقتصادية –مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية	وزارة الصناعة - مجلس الوزراء – وزارة الإتصالات – إيدال – جمعية الصناعيين	الإستراتيجية جاهزة	الإدارة تعمل على تبني الإستراتيجية لتطبيقها وفق الخطوات المرسومة.
		3.1.3 إقرار مشروع قانون إعفاء الأبحاث حتى 5% من النفقات الإنتاجية في الصناعة من ضريبة الدخل التي تصرف على الأبحاث والتطوير	إقرار المشروع	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب - وزارة المالية – إيدال	أحيل المشروع مجدداً على وزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء	متابعة
		3.1.4 التعاون المبرمج مع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) وعقد اتفاقية لتحفيز ومساعدة المستثمرين في قطاع الصناعة: o إعفاء الأعمال الصناعية الجديدة من الرسوم والضرائب o تأمين مستوى أعلى من التحفيز للمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال ومستثمري صناعات التكنولوجيا والمعرفة o تأمين حاضنات للمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال ومستثمري صناعات التكنولوجيا	بدء تنفيذ المشروع وتوسيع رقعة الاستفادة منه	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة الترخيص - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب - وزارة المالية – إيدال		لا جديد ولا تعاون أو تحرك من قبل إيدال رغم التسهيل والتساهل من الإدارة بعد وضع ملاحظاتها وإقتراحاتها سابقاً على مسار التعاون.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		والمعرفة ○ ١٠٠ ٪ إعفاء من ضريبة الدخل والضريبة على الأرباح ○ ١٠٠ ٪ إعفاء من رسم تسجيل عقار المصنع ○ ٥٠ ٪ إعفاء من رسوم البناء ○ إعفاء من بدل حصة رب العمل (٢٣ ٪) للضمان الإجتماعي لسنتين أو أكثر عبر خلق مجالس أعمال للعمال (Committees Of Enterprise) وخاصة للموظفين العاملين في قطاعات الكومبيوتر، وتقنيات التواصل، وصناعات التحول الرقمي والابتكارات والابداع والمعرفة ○ تمديد آجال وتخفيض معدلات فوائد القروض الحالية للصناعيين* ○ خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٢٥٪ لسنتين)		الدراسات الاقتصادية			
		3.1.5 إعادة تفعيل العمل بالتعرفة الكهربائية للمؤسسات الصناعية	تطبيق البرنامج وتوسيع استفادة منه	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب – وزارة المالية – وزارة الطاقة والمياه – مؤسسة كهرباء لبنان		عدم الإمكانية حاليا

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
	3.2 دعم انشاء أعمال صناعية جديدة	3.2.1 دعم انشاء صناعات جديدة في مجالات وقطاعات سلاسل القيمة الصناعية وهو ما يفترض الإجراءات التالية: • انشاء مركز تخطيط صناعي (Think tank) لتحديد القطاعات الصناعية الواجبة الدعم والتي تؤمن الربحية والمردود الوطني والاقتصادي الأعلى وبالأولوية. • إطلاق العمل بمشروع المناطق الصناعية النموذجية وتأمين طاقة كهربائية بالطرق البديلة (تخفيض تكلفة الطاقة بما لا يقل عن 20 %)، في المناطق المقترحة في بعلبك، القاع، تربل، واقتراح إنشاء منطقة صناعية في القريعة (الشوف) كما وفي المناطق الحرة للصناعات الخفيفة التجميعية. • تحديد مشاعات الدولة وأملاكها الصالحة للزراعة بزراعات قابلة للتصنيع، بالشراكة مع القطاع الخاص وبالاتفاق مع وزارتي المالية والزراعة في إطار الأمن الغذائي وذلك لتأمين: o الأعلاف (خفض الاستيراد – تكثير الثروة الحيوانية على أنواعها بما يؤمن المواد الأولية لصناعة الألبان والأجبان والمعلبات والزيوت....). o الحبوب على أنواعها (للمعلبات والعجائن وتأمين الحاجة المحلية وللتصدير...). o التحريج بأنواع أشجار سريعة النمو (للصناعات الخشبية وخفض الاستيراد). o الفواكه الصالحة للتجفيف (حلويات ومأكولات مختلفة...). o زراعات صالحة للتصنيع (كروم – بطاطا – بساتين للعصائر – زيتون).	إنشاء صناعات جديدة	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التراخيص / دائرة المناطق الصناعية – مصلحة المعلومات الصناعية - مصلحة التقنية – مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – مجلس النواب – وزارة المالية / مديرية الشؤون العقارية - وزارة الزراعة جمعية الصناعيين		• إطلاق مشروع دعم القطاعات الإنتاجية في لبنان وفي مشروع سلسلة إنتاج **"الزعتر"** بالتنسيق مع اليونيدو وباقي الشركاء • العمل مستمر مع مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان على دعم بعض القطاعات في الصناعة الغذائية ومساعدتها على التصدير(مخللات-عصائر طبيعية- فوكه مجففة.....). • العمل مستمر مع مؤسسة التجارة العادلة على دعم بعض قطاعات الصناعات الغذائية لرفع نسبة تصدير منتجاتها. • إعيد تحريك مشروع المناطق الصناعية وفق إستراتيجية الوزارة (2018-2030) مع الجهات المانحة. • تم تسليم وزارة الزراعة لوائح بأراض مملوكة من الدولة لزراعتها. • يجري تحديث المعلومات عن المصانع المرخصة والضغط على المصانع غير المرخصة لقوننة أوضاعها ومكننة معاملاتها. • تكثيف الكشوفات على مصانع الأغذية لاسيما الألبان والأجبان لتطبيق المواصفات وتحسين النوعية ورفع مستوى الجودة.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
4 حمايـــــــة الصناعة الوطنية ودعمهـا لزيـادة إنتاجهـــــــا وانتشـــــــارها وزيـادة قـدرتها التنافسية	**4.1 المبادرات التي ترفع تنافسية وجودة المنتجات اللبنانية**	4.1.1 إطلاق مشروع ختم الجودة للمنتجات الصناعية اللبنانية بالتعاون مع يونيدو	إطلاق المشروع	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية /دائرة المواصفات والجودة	وزارة الصناعة – مجلس الوزراء – يونيدو – جمعية الصناعيين –ليبنور – معهد البحوث الصناعية	وضع معايير الاختيار وطرق التثبت من استيفائها واستدامتها وأساليب المتابعة	لا جديد • جرى توقيع إتفاقية مع معهد البحوث الصناعية لإنجاز مشروع رائد (Pilot Project) لرفع مستوى الجودة لما بين 20 و25 مصنعاً للأغذية خلال العام 2022 وتعميم النتائج والمسار لاحقاً على أكبر قدر ممكن من المصانع.
		4.1.2 ترسيخ مفاهيم التكامل في الانتاج والتخصصية وضمان الجودة العالية	تحسن نوعية المنتجات الوطنية والتركيز على صناعات تخصصية قادرة على المنافسة	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التقنية- مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة- ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين	العمل مستمر ويستكمل بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين وليبنور ومعهد البحوث الصناعية لتحسين نوعية وجودة المنتجات الوطنية وتأمين التكامل في الإنتاج والتخصصية بين الصناعيين	• **إتفاق مشترك بين وزارة الصناعة والزراعة تاريخ 2021/12/15على النقاط التالية:** ➢ استحداث لجان مشتركة ستوكل اليها مهام وأعمال وصلاحيات رقابية ستتضمن تنفيذ عمليات الكشف الفجائي على اعمال المصانع، لتأكيد سلامة الغذاء. ➢ إلزام جميع المصانع المنتجة للحليب بالمواصفات التي تم التوافق عليها. ➢ الاتفاق على آلية مشتركة بين الوزارتين للتصدير • مواكبة مشروع دعم القطاعات الإنتاجية في لبنان ومن ضمنها مشروع الزعتر الذي هو جزء من مشروع " تعزيز خلق فرص العمل والإبداع في قطاع الصناعات الغذائية في لبنان من خلال نقل التكنولوجيا والتدريب على المهارات ، مشروع BIEL **"Support Business Innovation and Enhance Exports in Lebanon"** • توقيع مذكرة تفاهم (MOU) بين وزارة الصناعة من جهة وجمعية التجارة العادلة في لبنان **Fair**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							”Trade in Lebanon“ (FTL) من جهة أخرى، من أجل التعاون لتنفيذ برنامج بعنوان BIEL **Support Business Innovation and " "Enhance Exports in Lebanon** ويهدف هذا البرنامج إلى : o بناء قدرات المنتجين المحليين o الترويج للمنتجات اللبنانية في مجالي الزراعة والصناعات الغذائية من اجل ترسيخ الأمن الغذائي o زيادة الصادرات اللبنانية • تشجيع مفهومي التخصصية والتكامل في الإنتاج بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في قطاعات المفروشات - البناء- الصابون - الأجبان والألبان - الجزينيات (سكاكين - ملاعق)
		4.1.3 متابعة العمل على إقرار إقتراح قانون دعم الصناعة المحلية بإعطاءها الأولوية في الشراء العام وأفضلية 20 % على الصناعات الأجنبية التي لديها مثيل لبناني ، إضافة إلى منع تضمين دفاتر الشروط شروطاً معيقة للمنتج اللبناني في المناقصات. وتتابع الوزارة الإقتراحين وشاركت وتشارك في جلسات مناقشتهما وإستطاعت تغيير مواد كثيرة كانت واردة فيهما أصلاً وذلك لصالح الصناعة المحلية. (نشر جميع مناقصات الإدارة اللبنانية على موقع إلكتروني وإبلاغ الصناعيين به)	تطبيق نسبة 20% بقانون يعدل المادة 131 من قانون المحاسبة العمومية	أصحاب القرار في وزارة الصناعة – مصلحة التراخيص – مصلحة المعلومات الصناعية- مصلحة التقنية- مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة- مجلس الوزراء- دائرة المناقصات –جمعية الصناعيين –مجلس النواب	متابعة التواصل مع مجلس الوزراء لتطبيق الأفضلية للصناعة الوطنية بنسبة 20% وإقرارها بقانون	• إقتراح القانون أحيل على اللجان النيابية المشتركة بانتظار إقراره . • متابعة .

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		4.1.4 الزامية المواصفات (ليبنور) الملائمة للمواصفات الدولية لالتزام الصناعيين بها في المنتجات الصناعية	إصدار مواصفات جديدة	أصحاب القرار في وزارة الصناعة - مصلحة التقنية/ دائرة المواصفات والجودة	وزارة الصناعة- ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين	عمل مستمر ويتفعل	• تنظيم ورش عمل مع الشركاء (ليبنور – معهد البحوث الصناعيّة – برنامج الجودة ((QUALEB + مؤسسات من القطاع الخاص لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات CE Mark : و...ISO 14000 • مذكرة تفاهم مع معهد البحوث الصناعية لترسيخ الجودة في عينة من المصانع لتحفيز المصانع على التطوير وإلتزام الجودة في منتجاتهم. • تكثيف الكشوفات وإتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات المناسبة.
		4.1.5 التعاون مع الصناعيين لتحسين وتطوير جودة الصناعات اللبنانية عبر التزامهم بتطبيق المواصفات الوطنية الصادرة عن مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وصولاً الى جعل المنتجات الوطنية اللبنانية منافسة للمنتجات الخارجية.	تحسين جودة المنتجات	أصحاب القرار في وزارة الصناعة - مصلحة التقنية/ دائرة المواصفات والجودة	وزارة الصناعة- ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين	نقل خبرات أجنبية وتبادل معلومات وإنشاء مختبرات متخصصة	• **إصدار قرار بتاريخ 25\11\2021 يهدف إلى اقفال المؤسسات و المشاغل وأماكن انتاج المواد الغذائية غير المرخّصة قانونا وتطبيقاً للنصوص النافذة ".** • **إصدار قرار رقم 1/83 يتعلق بوجوب إستخدام أو التعاقد مع بيطري في المسالخ.** • **إصدار قرار رقم 1/84 تاريخ 30/ 12/ 2021 حول وجوب تقيد المصانع الغذائية بشروط التصنيع الجيد والمواصفات القياسية اللبنانية.** • **أصدرت وزارة الصناعة خلال عام 2021 ثمانية قرارات اقفال على الشكل التالي:** ➢ اقفال مصنعين اثنين للألبان والأجبان في حوش الحريمة – قضاء البقاع الأوسط بعدما تبيّن أنهما قائمان ويعملان من دون ترخيص قانوني ولا يراعيان شروط سلامة الغذاء. ➢ اقفال مصنع مواد غذائية ومخلّلات وخلافها في عنجر – قضاء زحلة، بعدما

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							تبيّن أنه قائم ويعمل من دون ترخيص قانوني. ➢ اقفال مصنع حمّص في البوشرية – قضاء المتن، بعدما تبيّن أنه قائم ويعمل من دون ترخيص قانوني. ➢ اقفال معصرة زيتون في بعلول – قضاء البقاع الغربي، بعدما تبيّن أنه قائم ويعمل من دون ترخيص قانوني ولعدم توفّر الشروط البيئية. ➢ اقفال مصنع لتقطيع وتوضيب البطاطا في المرج – قضاء زحلة، بعدما تبيّن أنه قائم ويعمل من دون ترخيص قانوني ولعدم توفّر أدنى مقوّمات سلامة الغذاء. ➢ اقفال مصنعين اثنين للألبسة في البوشرية – قضاء المتن، بعدما تبيّن أنهما قائمان ويعملان من دون ترخيص قانوني. ➢ كما أصدرت الوزارة تسعة قرارات تنبيه لتسعة مصانع ألبان وأجبان في المرج (البقاع)، بعبدا (بعبدا)، الفنار (المتن)، عربصاليم (الجنوب)، حوش سنيد (بعلبك)، حوش تل صفيّة (بعلبك)، بوارج (زحلة). • **إصدار قرار رقم 43 / 1 يطلب من المصانع العاملة في لبنان وتستخدم مواد كيميائية إستخدام مهندس كيميائي أو كيميائي مجاز للإشراف الدائم والمباشر على إستخدام المواد الكيميائية وتخزينها ونقلها والتخلص منها وفقاً للأصول العلمية والتقنية كما على الإجراءات والتعليمات اللازمة الواجب إتباعها في المصنع ومحيطه من قبل جميع العاملين فيه والمتعاملين معه .**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
							• **توقيع مذكرة تعاون بين وزارة الصناعة ونقابة الكيميائيين المجازين في لبنان للعمل سوية على تنفيذ القرار رقم 1/43 الصادر عن وزارة الصناعة بتاريخ 2021/10/21، ويلزم قرار الوزارة أصحاب المصانع، التي تدخل في مصنوعاتها المواد الكيميائية، استخدام كيميائيين عبر توظيفهم للفئات الاولى والثانية اوعن طريق التعاقد مع كيميائيين للفئات الثالثة والرابعة والخامسة وذلك بموجب القوانين المرعية الاجراء بهدف الحفاظ على السلامة العامة وابعاد المخاطر .**
		4.1.6 تكثيف أنشطة معهد البحوث الصناعية (**IRI**) فيما يخص الالتزام بالجودة وتطبيق المعايير البيئية والدولية وتأمين المعدات اللازمة له	ترسيخ ثقافة الفحوصات وتنشيط العمل البحثي	أصحاب القرار في وزارة الصناعة - مصلحة التقنية/ دائرة المواصفات والجودة	وزارة الصناعة– معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين	التواصل مع الشركاء المحليون والأجانب لتطوير العمل	عمل مستمر
		4.1.7 تفعيل عمل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR).	زيادة عدد المواصفات	أصحاب القرار في وزارة الصناعة - مصلحة التقنية/ دائرة المواصفات والجودة	وزارة الصناعة– ليبنور – جمعية الصناعيين	تعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة بالمواصفات والمقاييس	عمل مستمر • تم وضع المواصفات لبعض المنتجات الصناعية خلال هذا العام وأهمها : - الراحة والملبن - النوغة - اللبنة - المشروبات الغازية غير الكحولية - مياه الشرب المعبأة - الأسمدة - محسنات التربة - البلاستيك - مياه الصرف الصحي المستخدمة في الري

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		4.1.8 استحداث أسواق مركزية في المناطق اللبنانية بالتعاون مع البلديات ومنصات الكترونية لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية والصناعية. هذه الأسواق تكون بمثابة حلقة وصل مباشرة بين المستهلكين والمنتجين بعيداً عن الوسطاء التجاريين.	إطلاق فكرة إنشاء الأسواق	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية – المصالح الإقليمية – مصلحة الدراسات الاقتصادية / دائرة التخطيط: الإعلام	وزارة الصناعة- مجلس الوزراء – وزارة الزراعة – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الداخلية /البلديات – المحافظين – جمعية الصناعيين		لا جديد
		4.1.9 تفعيل عمل الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء، مما سيمكننا من إنتاج ذو جودة تنافسية عالمية عالية.	تشكيل الهيئة	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية /	وزارة الصناعة– مجلس الوزراء ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين		• جمود بانتظار تشكيل مجلس إدارة الهيئة وتوظيف العاملين فيها.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				دائرة المواصفات والجودة	–يونيدو		
	4.2 مكافحة الإغراق والتزايد في الواردات	4.2.1 الزام إعتماد الأدوية المثيلة (الجنريك) والأدوية الوطنية في القطاع العام والهيئات الضامنة وتشجيع الصناعات الدوائية في لبنان	زيادة حصة صناعة الأدوية الوطنية في السوق المحلي	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التراخيص –مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة مصلحة الدراسات الاقتصادية	وزارة الصناعة– مجلس الوزراء – وزارة الصحة – جميع الهيئات الضامنة ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين –يونيدو	متابعة العمل مع وزارة الصحة العامة ونقابة صناعة الأدوية الوطنية والهيئات الضامنة لاعتماد الأدوية المثيلة (generic)	• أطلقت وزارة الصناعة مبادرة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة لدراسة صناعة الأدوية لبنان ، ووضع سبل الدعم لها ولموادها الخام الإنتاجية بحيث يتم تخفيض فاتورة المستهلك اللبناني بنسبة 50 ٪ مما يوفّر نحو 300 مليون دولار من تدفقات العملات الأجنبية إلى الخارج • الإتفاق بين وزارة الصناعة ووزارة الصحة على إعطاء الأولوية لمصانع الأدوية اللبنانية في المشتريات والمناقصات العمومية شرط تطبيقها المواصفات العالمية المطلوبة حفاظاً على مستوى الجودة لضمان فاعليتها.
		4.2.2 تحديد المواد الأولية المستوردة والممكن تأمينها وطنياً لاسيما في مجال الصناعات الغذائية	تحديد لائحة بالمواد	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة	وزارة الصناعة– مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة -	العمل مع الجهات المعنية لوضع بالمواد الأولية الممكن تأمين بديل لها مصنّع محلياً وبذات الجودة والفعّالية	• لا جديد بسبب جائحة كورونا بعد أن تم البدء بالعمل عليها ووضع جداول بما تم التوصل إليه . • متابعة.

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				التقنية / دائرو المواصفات والجودة	ليبنور – معهد البحوث الصناعية – إدارة الجمارك - جمعية الصناعيين –يونيدو		
	4.2.3	تحديد الصناعات المستوردة الممكن تأمين بديل لها مصنّع محلياً وبذات الجودة والفعّالية	تحديد لائحة بالسلع	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية / دائرو المواصفات والجودة	وزارة الصناعة– مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة - ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين –يونيدو – إدارة الجمارك	العمل مع الجهات المعنية لوضع لائحة بالسلع الممكن تأمين بديل لها مصنّع محلياً وبذات الجودة والفعّالية	• يجري العمل عليها حالياً بعد أن وضعت جداول سلعية آولية لما يتوجب عدم إستيراده لوجود صناعات محلية مثيلة وشبه كافية للإستهلاك المحلي. • متابعة.
	4.2.4	تفعيل الرقابة وفرض المعايير الفنية على المنتجات المستوردة من الخارج استنادا للمواصفات الوطنية، حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك	التزام كافة المنتجات المستوردة بالمواصفات الوطنية	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية –	وزارة الصناعة– مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد	متابعة الكشوفات الدورية التي تقوم بها فرق وزارة الصناعة على المصانع	عمل مستمر

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة	والتجارة - ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين –يونيدو – إدارة الجمارك		
		4.2.5 دعم قطاع صناعات الألبان والأجبان كونها تتقاطع مع قطاعي الزراعة وتربية المواشي من خلال تسهيل اتخاذ إجراءات لمكافحة الإغراق وتخفيض فاتورة الاستيراد	زيادة حجم إنتاج القطاع	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة – مصلحة الدراسات الاقتصادية/دائرة الحماية والدعم	وزارة الصناعة– مجلس الوزراء – وزارة الإقتصاد والتجارة – وزارة الزراعة - ليبنور – معهد البحوث الصناعية – جمعية الصناعيين –يونيدو – إدارة الجمارك	وضع قطاع صناعات الألبان والأجبان على جدول أعمال لجنة التحقيق لمكافحة الإغراق والتزايد في الواردات لتقديم الدعم المطلوب	• **إصدار قرار رقم 1/82 تاريخ 23/ 12/ 2021 يتعلق بالمواصفات والشروط الفنية الواجب مراعاتها من قبل مصانع الألبان والأجبان.** • **تفعيل الكشوفات على المصانع لفرض المواصفات اللبنانية وطرق الإنتاج الأفضل.** • **إقفال المصانع غير الملتزمة.**

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
		4.2.6 زيادة التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من البلدان التي لا يرتبط لبنان معها باتفاقيات تجارية والتي يوجد لها مثيل في الصناعة اللبنانية وذلك بناء على تحليل الإحصاءات الخاصة بالاستيرادات من هذه المنتجات	زيادة الناتج الصناعي	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة – مصلحة الدراسات الاقتصادية/دائرة الحماية والدعم	وزارة الصناعة- مجلس الوزراء – وزارة المالية - وزارة الإقتصاد والتجارة – إدارة الجمارك – جمعية الصناعيين	التنسيق مع الجهات المعنية ووضع لائحة بالسلع المستوردة من البلدان التي لا يرتبط لبنان معها باتفاقيات تجارية والتي يوجد لها مثيل في الصناعة اللبنانية	• لا جديد • تم النص عليها في مشروع موازنة عام 2020 • متابعة
		4.2.7 فرض إجازة استيراد على المواد التي يوجد مثيل لها في الصناعة الوطنية	زيادة عدد الإجازات	أصحاب القرار في الوزارة - مصلحة المعلومات الصناعية – مصلحة التقنية / دائرة المواصفات والجودة – مصلحة الدراسات الاقتصادية/دائرة الحماية	وزارة الصناعة- مجلس الوزراء – وزارة المالية – وزارة الإقتصاد والتجارة – إدارة الجمارك – جمعية الصناعيين	متابعة العمل	• تعمل الوزارة حيث يمكن على رفع الرّسوم الجمركيّة على بعض السّلع المستوردة والمنافسة للسّلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم في إطار حماية الإنتاج الوطني. • اما بالنسبة لبقية الدول، فإن الوزارة بدأت منذ ثلاث سنوات على وضع وتطبيق سياسات وقائية من خلال التحضير لملفات السلع الممكن حمايتها ودعمها من أجل خفض حجم الواردات إلى لبنان. • بتاريخ 2020/5/12 صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم 13 والمتعلق بقرار التحديد النهائي الذي فرض بموجبه رسم إغراق على الواردات من منتج قضبان وزوايا وقواطع وأشكال خاصة profiles من

تحسين بيئة الأعمال - الإدارية
تنمية القطاعات الصناعية
مناطق صناعية
خفض تكاليف الإنتاج
دعم مالي
استثمارات صناعية

الهدف العملاني	الهدف المحدد	الآلية التنفيذية	مؤشرات القياس	الجهة المسؤولة في الوزارة	الجهة المنفذة /الشركاء	متطلبات التنفيذ	النتيجة المحققة
				والدعم			الألمنيوم بالإضافة إلى فرض رسم على السكر والزيوت النباتية . • فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم. تم إصدارالقرار رقم 1/69 تاريخ 2018/5/3 لإجازة الإستيراد لجميع منتجات المعكرونة والشعيرية المعبأة والمستوردة من الخارج وتم تأجيل قرارين آخرين، إضافة إلى الألمنيوم والترابة والكابلات وتصدير الورق .